

تقرير حقوق الإنسان في البحرين لعام 2018

المخلص التنفيذي

البحرين ملكية دستورية ذات حكم وراثي. يقوم الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، بتعيين مجلس الوزراء المكون من 24 وزيراً؛ 12 من هؤلاء الوزراء ينتمون لأسرة آل خليفة الحاكمة. يُعيّن الملك، الذي يتمتع بالسلطة النهائية على معظم القرارات الحكومية، رئيس الوزراء وهو رئيس الحكومة، الذي لا يشترط فيه أن يكون عضواً في البرلمان. يتألف البرلمان من المجلس الأعلى الذي يتم تعيينه وهو مجلس الشورى، ومجلس النواب وهو مجلس منتخب، ولكل من المجلسين 40 مقعداً. تجري البلاد انتخابات برلمانية كل أربع سنوات، ووفقاً للحكومة، شارك 67 في المائة من الناخبين المؤهلين في الانتخابات التي أجريت في 24 نوفمبر/تشرين الثاني. لم يشارك حزبان معارضان سابقان بارزان، هما الوفاق ووعده، في الانتخابات بعد أن قررت المحاكم حلها في عامي 2016 و 2017، على التوالي. لم تسمح الحكومة للمراقبين الدوليين بمراقبة الانتخابات. وقد استنتج المراقبون المحليون بصفة عامة أن السلطات أدارت الانتخابات بدون مخالفات كبيرة من الناحية الإجرائية.

احتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن.

وشملت قضايا حقوق الإنسان مزاعم التعذيب؛ الاعتقال التعسفي؛ السجناء السياسيين؛ التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية؛ القيود المفروضة على حرية التعبير، والصحافة، والإنترنت، بما في ذلك الرقابة، وحجب المواقع، والتشهير الجنائي؛ التدخل الكبير في حقوق التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية المستقلة مما يحول دون العمل بحرية في البلاد؛ قيود كبيرة على حرية التنقل، بما في ذلك حظر السفر الدولي وإلغاء الجنسية؛ والقيود المفروضة على المشاركة السياسية، بما في ذلك حظر الأعضاء السابقين في حزب الوفاق وحزب الوعد من الترشح في الانتخابات.

قامت الحكومة في بعض الأحيان بمقاضاة أعضاء برتتب منخفضة في قوات الأمن المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، في أعقاب التحقيقات التي أجرتها الحكومة أو مؤسسات شبه حكومية. ومع ذلك، ونظراً لطبيعة التحقيقات البطيئة وغير الفعالة على نحو متكرر، فقد ظل الإفلات من العقاب مشكلة.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب أجهزة الأمن الحكومية أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعة خلال العام.

اعتباراً من ديسمبر/ كانون الأول، ذكرت السلطات أنها تواصل التحقيق في الظروف المحيطة بمقتل خمسة متظاهرين خلال عملية أمنية في مايو/أيار 2017 لتفريق المحتجين خارج منزل رجل الدين الشيعي عيسى قاسم.

وقامت عناصر عنيفة متطرفة بعشرات الهجمات ضد ضباط الأمن خلال العام، مما أسفر عن إصابة 22 من قوات الأمن. زعمت وزارة الداخلية أنه كان هناك 81 عملية إرهابية ضد الشرطة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب.

ب. الاختفاء

لم يتم الإبلاغ عن حالات اختفاء قسري خلال العام (انظر القسم 1.د).

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور "إلحاق الأذى الجسدي أو المعنوي بأي شخص متهم." أكدت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، فضلاً عن المحتجزين والمعتقلين السابقين، أن التعذيب وسوء المعاملة وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أيدي مسؤولي الأمن الحكوميين استمرت خلال العام. وردت معلومات محدودة تتعلق بحالات جديدة محددة.

أفادت جماعات حقوق الإنسان بأن روايات المحتجزين السابقة زعمت أن مسؤولي الأمن قاموا بضربهم، ووضعهم في أوضاع مجهدة، وأهانوهم أمام سجناء آخرين، وحرموهم من النوم والصلوات، وشتموهم بسبب معتقداتهم الدينية. كما أفادت منظمات حقوق الإنسان بأن السلطات منعت العلاج الطبي عن المحتجزين والسجناء المصابين أو المرضى. وأفاد مكتب الأمين العام للتظلمات بوزارة الداخلية أنهم حققوا في جميع الشكاوى وقدموا توصيات إلى الحكومة لمعالجة الشواغل. وأفاد معتقلون أن قوات الأمن ارتكبت تجاوزات أثناء عمليات التفتيش والاعتقال في مساكن خاصة، وخلال عملية النقل. وأفاد معتقلون بتعرضهم للترهيب، مثل التهديد بالعنف، في مقر قسم التحقيقات الجنائية. كما أفاد بعض المحتجزين في قسم التحقيقات الجنائية بأن المسؤولين الأمنيين استخدموا الإساءة البدنية والنفسية لانتزاع الاعترافات والإقرارات بالإكراه أو كنوع من العقوبة والانتقام.

ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، تم تعذيب علي محمد حكيم العرب وأحمد الملالي بعد نقلهما إلى سجن جو في أعقاب إدانتها في 31 يناير/كانون الثاني بتهم من بينها "تشكيل جماعة إرهابية والانضمام إليها". وقد حُكم عليهما بالإعدام، وذكرت منظمة العفو الدولية أن العرب زعم أنه تعرض للتعذيب كي يوقع على اعتراف.

ونفت وزارة الداخلية بأن التعذيب وسوء المعاملة كانا يحدثان على نحو ممنهج. أفادت الحكومة بأنها زودت جميع السجون، ومراكز الاحتجاز، وغرف الاستجواب في مراكز الشرطة المحلية التابعة لقسم التحقيقات الجنائية، بكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة التي تتم مراقبتها في جميع الأوقات. قدمت الأمانة العامة للتظلمات في تقريرها السنوي لعام 2017-2018 معلومات تفصيلية حول أربع حالات لأدلة مصورة بالفيديو استخدمت في قضايا تأديبية ضد ضباط الشرطة.

وأفادت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بأن السلطات عرضت الأطفال، الذين تقل أعمارهم في بعض الأحيان عن 15 سنة، للعديد من أشكال إساءة المعاملة، بما في ذلك الضرب، والصفع، والركل والإهانات اللفظية. يعتبر القانون جميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة بالغين.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

أفادت تقارير ناشطين في مجال حقوق الإنسان بأن الأوضاع في السجون ومراكز الاحتجاز كانت قاسية وأحياناً تشكل تهديداً على الحياة نظراً للاكتظاظ، والإساءات البدنية، والظروف الصحية غير المناسبة والعناية الطبية غير الكافية. كما أفاد محتجزون ومنظمات حقوق الإنسان أيضاً بإساءة معاملة المحتجزين في مراكز الاعتقال الرسمية خلال فترة ما قبل المحاكمة بالإضافة إلى سجن مدينة عيسى وسجن جو ومركز احتجاز الحوض الجاف.

الأوضاع المادية: أفادت منظمات حقوق الإنسان وسجناءً بظروف اكتظاظ في تزايد في مرافق الاحتجاز، مما شكّل ضغطاً على إدارة السجون وأدى إلى ارتفاع نسبة السجناء مقارنة بعدد الحراس. ومنذ عام 2015، تقدم مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين شبه الحكومية تقارير مُفصلة حول بواعث القلق بشأن الأوضاع في سجن جو، بما في ذلك الاكتظاظ والظروف غير الصحية وعدم توفر المستلزمات الأساسية. كما أبرزت التقارير السابقة الصادرة عن مركز احتجاز النساء ومركز احتجاز الرجال بعض الظروف غير الصحية.

نظم عدد من السجناء إضراباً عن الطعام احتجاجاً على الظروف في سجن مدينة عيسى، بما في ذلك ما اعتبره تفتيشاً غير مبرر بنزع الملابس. بدأت مدينة علي إضرابها في 22 مارس/آذار احتجاجاً على قيام السلطات بتفتيشها بنزع ملابسها بعد زيارة عائلية. وادعت أن التفتيش بنزع الملابس كان انتقاماً لآرائها السياسية؛ وزعمت أيضاً أن مسؤولي السجن هددوا بإلغاء حقوق الزيارة العائلية والمكالمات الهاتفية عقاباً لها على الإضراب. في 30 سبتمبر/أيلول، قامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة السجن، وبعد مراجعة أشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية للأحداث المزعومة، قررت أن تصرفات حراس السجن كانت "ضمن حدود القوة المعقولة".

ومع أن الحكومة أفادت أن مياه الشرب كانت متوفرة لجميع المحتجزين، لكن وردت تقارير أخرى حول عدم الوصول إلى المياه سواء للشرب أو الغسيل، ونقص في مرافق الاستحمام والصابون، وبأن المراحيض كانت غير صحية. وأفادت أسر السجناء أيضاً بأن المياه كانت متوفرة فقط لبضع ساعات في اليوم في سجن جو.

وأشارت تقارير منظمات حقوق الإنسان بأن وجبات الطعام لم تكن كافية لمعظم السجناء؛ وأن النزلاء الذين كانوا بحاجة إلى وجبات خاصة نظراً لظروف طبية واجهوا صعوبة في الحصول على إمدادات غذائية خاصة.

احتجزت السلطات المعتقلين الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في مركز رعاية الأحداث، وتم محو محتويات السجلات الجنائية بعد إطلاق سراح المعتقلين دون سن 15 عاماً.

قامت الحكومة بإيواء السجناء الذكور المدانين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 21 عاماً في مبانٍ منفصلة تقع في سجن الحوض الجاف. وقامت الوزارة بعزل السجناء الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً عن أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 21 عاماً. عند بلوغ السجناء 21 عاماً، يتم إدخالهم إلى مكان الاحتجاز العام في سجن جو.

واحتفظت الوزارة بأحد الأقسام في مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. أفادت الحكومة بأنها قدمت لهؤلاء المعتقلين طعاماً خاصاً ورعاية صحية وخدمات شخصية لتلبية احتياجاتهم.

تدير الوزارة مركزاً لإعادة التأهيل والتدريب المهني، بما في ذلك برامج تعليمية مختلفة وبرامج مكافحة الإدمان وبرامج سلوكية. وقال نشطاء إن البرامج افتقرت إلى المعلمين المدربين والمستلزمات المناسبة، وإن الحكومة لم تسمح لبعض السجناء بتأدية الامتحانات الوطنية.

ورغم أن الوزارة أفادت بأن مراكز الاحتجاز مزودة بأخصائيين طبيين ذوي خبرة ومجهزين بمعدات حديثة، فإن السجناء الذين يحتاجون إلى عناية طبية أفادوا بصعوبة تنبيه الحراس لاحتياجاتهم، وكانت العيادات الطبية في المرافق تعاني من نقص في العاملين. وواجه السجناء المصابون بأمراض مزمنة صعوبة في الحصول على الرعاية الطبية المنتظمة، بما في ذلك الحصول على الأدوية الروتينية. كما اشتكى السجناء الذين احتاجوا لنقلهم إلى خارج مرافق السجن للعلاج من التأخير في جدولة مواعيد العلاج الطبي خارج المرافق، خصوصاً الذين يحتاجون إلى متابعة وعلاج طبي معقد أو لعلاج أمراض مزمنة. في تقارير سابقة، لاحظت مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين العديد من أوجه القصور في الخدمات الصحية في معظم المرافق، كما لاحظت منظمات حقوق الإنسان أن بعض السجناء الذين يعانون من حالات طبية مزمنة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الرعاية الطبية. ولمعالجة بعض هذه المشاكل، احتفظت الحكومة بجناح منفصل للسجناء المصابين بالأمراض المعدية.

في يوليو / تموز، زعم نشطاء حقوق الإنسان على وسائل التواصل الاجتماعي أن المسؤولين حرموا السجناء المحتجزين في سجن جو من الرعاية الطبية المناسبة والمياه الصالحة للشرب. وفي نفس الشهر، أكدت أسرة إلياس الملا أن الملا، الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة 15 عاماً، كان في حالة احتضار من المرحلة الثالثة من سرطان القولون في سجن جو وزعمت أن مسؤولي السجن فشلوا في ضمان حصوله على علاج طبي

مناسب. وذكروا أيضًا أن المسؤولين حرموا الملا من حصوله على علاجه الخاص بالسرطان لمدة 21 يوماً.

الإدارة: أعلنت وزارة الداخلية بأن السلطات قامت بتسجيل مكان المحتجزين منذ اللحظة التي تم فيها اعتقالهم. وقد سمحت السلطات بصفة عامة للسجناء برفع شكاوهم إلى السلطات القضائية بدون رقابة عليهم، وكان مسؤولون من ديوان المظالم موجودين للرد على الشكاوى. وكان على مجموعات حقوق الإنسان أحياناً تقديم شكاوى متعددة للحصول على المساعدة، وفقاً للتقارير. تم السماح للنزلاء باستقبال الزوار مرة واحدة في الشهر على الأقل، وعادة بوتيرة أكبر، وسمحت السلطات لهم بالمكالمات الهاتفية لمدة 30 دقيقة كل أسبوع، على الرغم من أن السلطات منعت في بعض الأحيان السجناء من الاتصال بالمحامين أو أفراد الأسرة أو المسؤولين القنصلين (في حالة المحتجزين الأجانب). وسمحت السلطات بصفة عامة للسجناء بممارسة شعائرهم الدينية، ولكن وردت تقارير بأن السلطات في بعض الأحيان منعت السجناء من إقامة الشعائر الدينية والصلاة في مواعيدها.

الرقابة المستقلة: سمحت السلطات بالوصول إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان شبه الحكومية ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين (انظر القسم 5)، وكذلك مكتب الأمين العام للتظلمات ووحدة التحقيقات الخاصة، والتي هي جزء من مكتب النائب العام في وزارة العدل والشؤون الإسلامية. خلال العام، سلطت وزارة الداخلية الضوء على عمل إدارة التدقيق الداخلي والتحقيقات التي تتلقى وتفحص الشكاوى المقدمة ضد قوات الأمن. ووفقاً للتقرير السنوي للأمين العام للتظلمات لعام 2017-2018، تلقت مكتبه 334 شكوى في الفترة بين أبريل/نيسان 2017 ومارس/آذار، وأحال 30 من هذه الحالات إلى وحدة التحقيق الخاصة لاتخاذ مزيد من الإجراءات و 90 حالة لاتخاذ الإجراءات التأديبية. وجاء أكبر عدد من الحالات المحالة (88) حالة من سجن جو، و(15) حالة من قسم التحقيقات الجنائية.

وعملت وحدة التحقيقات الخاصة كآلية للعموم للإبلاغ عن سوء معاملة السجناء أو سوء الأوضاع في السجون ومراكز الاحتجاز. بدأت الأمانة العامة للتظلمات في مراقبة السجون ومراكز الاحتجاز في 2013، وقامت بزيارات معلنة مسبقاً وزيارات مفاجئة، وتلقى المكتب الشكاوى الكتابية وتلك التي قدمها الأشخاص بأنفسهم. ووفرت الأمانة العامة للتظلمات صناديق للشكاوى في معظم مراكز الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية وافتتحت مكتباً دائماً في سجن جو وزودته بالموظفين لتلقي الشكاوى. وأفادت الأمانة العامة للتظلمات بأنها تمكنت من الوصول إلى أدلة تحتفظ بها الحكومة بعد تلقي شكاوى بشأن سوء المعاملة.

أفادت منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان أن مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للحكومة لم تحقق بالكامل أو تتابع التحقيق في مزاعم الانتهاك. علاوة على ذلك، أفادت منظمة العفو الدولية بأن المحتجزين واجهوا عمليات انتقامية بسبب محاولاتهم أو محاولة أسرهم التعامل مع الامانة العامة للتظلمات.

وأفادت وزارة الداخلية أن مرافق سكنية جديدة في السجون كانت قيد الإنشاء في نهاية العام مما سيساعد على تخفيف حدة الاكتظاظ من خلال توفير مساحة لنحو 1,900 نزيل إضافي.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال والاحتجاز التعسفي. وأفادت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية بأن أفراداً احتُجزوا دون إبلاغهم عند إلقاء القبض عليهم بالصفة القانونية للشخص الذي قام بالاعتقال، وأسباب الاعتقال، والتهم الموجهة إليهم. ادعت منظمات حقوق الإنسان أن موظفي وزارة الداخلية قاموا بالعديد من عمليات الاعتقال في المنازل الخاصة إما بدون إبراز مذكرات اعتقال أو بتقديم مذكرات غير دقيقة وناقصة. وقد اعترضت مصادر حكومية على هذه المزاعم.

ينص القانون على فرض عقوبات على المتورطين في الإرهاب، ويحظر المظاهرات في العاصمة، ويسمح باتخاذ إجراءات قانونية ضد الجمعيات السياسية المتهمه بإثارة ودعم العنف والإرهاب، كما يخول الأجهزة الأمنية سلطات حماية المجتمع من الإرهاب، بما في ذلك القدرة على إعلان حالة السلامة الوطنية. وأكدت جماعات حقوق الإنسان أن القانون يتعارض مع بنود الحماية ضد الاعتقال والاحتجاز التعسفي والاحتجاز بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي.

في عام 2017، أعاد الملك حمد سلطة الاعتقال لجهاز الأمن الوطني البحريني، بعد سحبها من الجهاز في أعقاب انتقادات من قبل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في عام 2012. ولم ترد تقارير تفيد باستخدام جهاز الأمن الوطني البحريني سلطة الاعتقال الموكلة إليه خلال العام.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، اتهمت السلطات علي سلمان، الأمين العام لجمعية سياسية معارضة وهي جمعية الوفاق، بـ "محاولة الإطاحة بالنظام" و "إفشاء أسرار الدولة والأسرار العسكرية لقوى أجنبية مقابل المال". والاتهامات هي ذات صلة بمحادثة هاتفية تم تسجيلها في عام 2011 بين سلمان ورئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم آل ثاني. أكد نشطاء أن التهم كانت سياسية بطبيعتها وأن الحكومة كانت على دراية بالمحادثات كجزء من الجهود الدولية لحل اضطرابات عام 2011.

وكانت المحكمة الجنائية العليا قد برأت سلمان من جميع التهم في 21 يونيو/حزيران. استأنف النائب العام الحكم بالبراءة، وفي 4 نوفمبر / تشرين الثاني، نقضت محكمة الاستئناف العليا قرار المحكمة الأدنى وقررت أن سلمان مذنب بالخيانة وحكمت عليه بالسجن المؤبد (لمدة 25 سنة).

استأنف سلمان حكمه أمام محكمة النقض، لكن المحكمة لم تصدر أي قرار بحلول نهاية العام. وقد كان سلمان محتجزاً منذ عام 2014 بتهمة التحريض على العنف.

في عام 2015، قرر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن سلمان احتُجز تعسفياً من قبل الحكومة.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تتولى وزارة الداخلية مسؤولية الأمن الداخلي، وتسيطر على قوات الأمن العام وغيرها من وحدات الأمن الخاصة المكلفة بحفظ النظام الداخلي. كما أن خفر السواحل يتبع أيضاً لاختصاصها القضائي. وتتولى قوة دفاع البحرين بالدرجة الأولى مسؤولية الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية، بينما يتحمل الحرس الوطني البحريني مسؤولية الدفاع عن التهديدات الخارجية والداخلية. حافظت قوات الأمن على النظام بطريقة فعالة وردت بطريقة محسوبة على الهجمات العنيفة بصفة عامة.

وظلت السلطات المدنية محتفظة بالسيطرة على قوات الأمن خلال العام، رغم أن انتهاك حقوق المواطنين مع الإفلات من العقاب ظل مشكلة. أكدت العديد من جماعات حقوق الإنسان أن التحقيقات في انتهاكات الشرطة كانت بطيئة وغير فعالة وتساءلت عن استقلالية ومصداقية التحقيقات من قبل المنظمات التي ترعاها الحكومة.

تقوم وحدة التحقيق الخاصة بالتحقيق في القضايا المتعلقة بسوء سلوك قوات الأمن، بما في ذلك الشكاوى المرفوعة ضد الشرطة، وإحالتها إلى المحكمة المختصة، والتي تتضمن محاكم مدنية جنائية، والمحكمة العسكرية التابعة للوزارة، ومحاكم إدارية. واعتباراً من ديسمبر/كانون الأول تلقت وحدة التحقيق الخاصة 102 شكوى. ولم تعلن الوزارة بصفة عامة عن أسماء الضباط المدانين، أو الذين تم تخفيض رتبهم، أو الذين أعادت تعيينهم أو تم فصلهم بسبب سوء السلوك. اعتباراً من ديسمبر / كانون الأول، أعلنت وحدة التحقيقات الخاصة أنها تواصل التحقيق في الظروف المحيطة بمقتل خمسة محتجين قُتلوا في مايو / أيار 2017 أثناء مظاهرة خارج مقر إقامة رجل الدين عيسى قاسم في قرية الدراز.

كان هناك أيضاً مكتب لجهاز الأمن الوطني البحريني للمفتش العام ومكتب الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية، وقد تم إنشاؤها نتيجة للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. وفي حين أن كلاً من المكتب والديوان مسؤول عن النظر في حالات سوء المعاملة والاعتداء، كان هناك القليل من المعلومات العامة المتاحة فيما يتعلق بأنشطة المفتش العام في جهاز الأمن الوطني البحريني. وأفاد التقرير السنوي الخامس للأمانة العامة للتظلمات، الذي صدر في سبتمبر/أيلول، عن تلقي 334 شكوى و 760 طلب مساعدة في الفترة ما بين مايو/أيار 2017 وأبريل/نيسان من ضحايا يزعم تعرضهم لإساءة المعاملة من جانب الشرطة أو الموظفين المدنيين أو عائلاتهم أو منظمات تمثل مصالحهم. ومن بين هذه الشكاوى، أُحيلت 83 شكوى إلى الهيئة التأديبية ذات الاختصاص، بما في ذلك "محاكم" جلسة الاستماع الإدارية التابعة للشرطة ومكتب النائب العام، وما زالت 28 شكوى قيد التحقيق، وتم إغلاق 169 شكوى دون التوصل إلى قرار بشأنها. كما أفادت الأمانة العامة للتظلمات أنها تلقت 39 شكوى ضد إدارة التحقيقات الجنائية و 119 ضد سجن جو في الفترة ما بين مايو/أيار 2016 إلى مايو/أيار. وأحالت الأمانة العامة للتظلمات 15 قضية ضد إدارة التحقيقات الجنائية و 73 قضية ضد سجن جو للملاحقة الجنائية أو التأديبية؛ وكان هناك من بينها أربع قضايا و 19 قضية إضافية لا تزال قيد التحقيق، على التوالي.

واحتفظ مكتب أمين المظالم بخط ساخن للمواطنين للإبلاغ عن إساءة الشرطة عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو شخصياً، لكن جماعات حقوق الإنسان أفادت بأن العديد من المواطنين ترددوا في الإبلاغ عن سوء المعاملة بسبب الخوف من العقاب.

تتطلب مدونة قواعد السلوك التابعة لوزارة الداخلية من الضباط الالتزام بعشرة مبادئ، بما في ذلك الاستخدام المحدود للقوة وعدم التسامح مطلقاً مع التعذيب وسوء المعاملة. ووفقاً لمسؤولين حكوميين، تحظر المدونة استخدام القوة "باستثناء حالات الضرورة القصوى". وقد وضعت أكاديمية الشرطة الملكية المدونة ضمن منهجها ووفرت للطلاب نسخاً باللغتين الإنجليزية والعربية. وأفادت الوزارة بأنها اتخذت إجراءات تأديبية ضد الضباط الذين لم يمتثلوا للقانون، رغم أنها لم تنشر تفاصيل تلك الخطوات.

عززت الوزارة إدارة التدقيق والتحريات الداخلية المسؤولة عن تلقي الشكاوى ضد أي فرد من قوات الأمن العام ومراجعتها وفحصها. ما بين يناير/كانون الثاني و يوليو/تموز، أصدرت الوزارة تسعة قرارات إدارية لفصل أو إنهاء خدمة ضباط شرطة بسبب مزاعم تتعلق بسوء السلوك.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي مؤسسة شبه حكومية تأسست عام 2014 وتتمثل مهمتها المعلنة في تعزيز حقوق الإنسان وتطويرها وحمايتها. تشرف المؤسسة أيضاً على برامج تدريبية للتوعية بغرض تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع، وقد قدمت على مدار العام عدداً من الدورات التدريبية وورش العمل في مجال حقوق الإنسان لجهات حكومية فضلاً عن مجموعات من الأكاديميين والممارسين ورجال الأعمال والشباب وغيرهم.

كما نشرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقارير بحثية عن التشريعات واللوائح المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى مدار العام، قامت المؤسسة بتشغيل خط ساخن للمواطنين والمقيمين لتقديم الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، كما عرضت خيار الذهاب شخصياً إلى مكتب المؤسسة لتقديم الشكاوى.

تراقب مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، التي يرأسها الأمين العام للتنظيمات، السجون أو مراكز الاحتجاز أو غيرها من الأماكن التي قد يُحتجز فيها أشخاص، مثل المستشفيات والمصحات النفسية. والمفوضية مخولة بإجراء عمليات تفتيش على المرافق، ومقابلة السجناء أو المحتجزين، وإحالة القضايا إلى مكتب أمين المظالم أو وحدة التحقيق الخاصة.

نظمت الوزارة العديد من البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفيها، بما في ذلك منهج دراسي في مجال حقوق الإنسان لمدة عام كامل في أكاديمية الشرطة الملكية. ما بين يناير/كانون الثاني و يوليو/تموز، تخرج 130 ضابطاً بدبلوم في مجال حقوق الإنسان، وحصل 44 على دبلوم في مجال خدمة المجتمع. وتتفاوض الأكاديمية بانتظام على مذكرات التفاهم مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتبادل الخبرات. واصلت الأكاديمية إدراج وحدة متخصصة بحقوق الإنسان في القانون الدولي كجزء من المنهاج الدراسي لدرجة الماجستير في إدارة الأمن والأدلة الجنائية. وفي عام 2017، وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

على مذكرة تفاهم مع جهاز الأمن الوطني البحريني لتنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية تتعلق بحقوق الإنسان والحقوق الأساسية، والتعاون في البحوث المستقبلية. أفادت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أنه اعتباراً من سبتمبر/أيلول قامت بتدريب 160 من ضباط جهاز الأمن الوطني البحريني.

بدأ جهاز الشرطة بشمل النساء في عام 1970، وخلال العام كان هناك امرأتان برتبة عميد ومدير عام.

وأفاد نشطاء محليون ومنظمات حقوق الإنسان أن التركيبة السكانية للشرطة وقوات الأمن فشلت في تمثيل المجتمعات الشيعية بشكل كاف. ولمعالجة هذه الشواغل، أنشأت الحكومة في عام 2005 برنامج الشرطة المجتمعية، الذي يجند الأفراد للعمل في أحيائهم الخاصة. وثقت الإحصاءات الرسمية 1,374 من أفراد الشرطة المجتمعية، من بينهم 307 سيدة. إلا أن الوزارة لم تحتفظ بإحصائيات رسمية عن عدد الأعضاء الشيعة في جهاز الشرطة المجتمعية، ولم تقم بتجنيد أفراد من الشرطة المجتمعية خلال العام. أفاد أفراد المجتمع أن المواطنين الشيعة كانوا من بين أولئك الذين تم دمجهم في برامج الشرطة المجتمعية وطلاب الشرطة. ولم تتوفر معلومات عن معدلات تجنيد المواطنين الشيعة في قوات الأمن الأخرى.

قام مجهولون بالعديد من الهجمات التي استهدفت عناصر الأمن خلال العام، وغالباً ما تم تصوير الجناة ونشر صورهم في وسائل التواصل الاجتماعي. وأظهرت أشرطة الفيديو هذه مهاجمين يستخدمون قنابل مولوتوف وأسلحة بدائية أخرى ضد دوريات ومراكز الشرطة، بما في ذلك على مقربة من المارة. وعموماً تجنبت الشرطة الرد باستخدام القوة المميتة. خلال العام، أبلغت وزارة الداخلية عن إصابة 22 من رجال الشرطة أثناء تأدية مهام وظيفتهم.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

ينص القانون على أنه لا يجوز لضباط إنفاذ القانون اعتقال الأفراد بدون أمر النيابة إلا في حالة التلبس بارتكاب جرائم معينة مع توافر أدلة كافية للملاحقة القضائية وتوجيه الاتهامات. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب قانون الإجراءات الجنائية تنفيذ أمر بالتوقيف قبل صدور أمر استدعاء للمثول أمام النائب العام. وأفاد ناشطون محليون أن الشرطة قامت أحياناً باعتقالات دون تقديم مذكرة توقيف، وأن مكتب النائب العام استدعى ناشطين سياسيين ونشطاء في مجال حقوق الإنسان للاستجواب دون أمر قضائي أو أمر من المحكمة.

ووفقاً للقانون يتعين على السلطة التي تقوم بعملية الاعتقال استجواب الفرد فور اعتقاله، ولا يمكن أن تحتجز الشخص لأكثر من 48 ساعة، وبعد ذلك يجب أن تفرج السلطات عن الشخص المعتقل أو تنقله إلى مكتب النائب العام لمزيد من الاستجواب. ويتعين على مكتب النائب العام استجواب الفرد المعتقل خلال 24 ساعة، وللمعتقل الحق في الاستعانة بمحامٍ أثناء استجوابه. ولاحتجاز الشخص لفترة أطول، يتعين أن يصدر مكتب النائب العام أمراً رسمياً بالاحتجاز بناءً على التهم الموجهة للمحتجز. يمكن للسلطات تمديد فترة الاحتجاز إلى سبعة أيام على ذمة التحقيق من أجل المزيد من الاستجواب. إذا طلبت السلطات فترة تمديد إضافية،

فيتعين على المحتجز الحضور أمام قاضٍ قد يجيز التمديد لمدة لا تتجاوز 45 يوماً. ويجب أن تقوم المحكمة الجنائية العليا بالمصادقة على أية فترات تمديد ما بعد فترة الاحتجاز تلك وتجديد أي من تلك الفترات عند 45 يوماً لكل فترة. وفي حالة القضايا المزعومة المتعلقة بأعمال إرهابية، يجوز للضباط المكلفين بإنفاذ القانون احتجاز الأفراد للاستجواب لمدة أولية مدتها خمسة أيام، والتي يمكن لمكتب النائب العام تمديدها إلى ما يصل إلى 60 يوماً. ويوفر نظام الكفالة المعمول به الحد الأقصى والأدنى من مبالغ الكفالة على أساس التهم؛ ومع ذلك، غالباً ما يرفض القضاة طلبات الكفالة دون إبداء أسباب أو تفسيرات لهذا الرفض، حتى في الحالات التي لا تتطوي على عنف. يسمح قانون الكفالة للقاضي الذي يترأس المحكمة بتحديد مبلغ الكفالة ضمن هذه الحدود الخاصة بكل حالة على حدة.

أفاد محامون بمواجهة صعوبة في الوصول إلى موكلهم في الوقت المناسب خلال جميع مراحل الإجراءات القانونية. وأفادوا بصعوبة تسجيلهم كممثل قانوني للمحتجز بسبب العقبات البيروقراطية التعسفية؛ التحقيق التعسفي في أوراق الاعتماد من قبل الشرطة؛ عدم الإبلاغ عن مكان الموكل رهن الاحتجاز؛ متطلبات تعسفية بشأن الحصول على أوامر من المحكمة للالتقاء بالموكلين؛ منع الالتقاء بالموكلين على انفراد؛ حظر نقل الوثائق القانونية إلى الموكلين؛ استجواب الموكلين من قبل مكتب النائب العام في وقت قصير جداً؛ عدم إمكانية الوصول إلى الموكلين أثناء استجواب الشرطة لهم؛ وعدم التمكن من الوصول إلى الموكلين للتشاور معهم في المحكمة. وأفادت تقارير بأن المحتجزين لم يلتقوا أبداً بالمحامي المعين من قبل الحكومة قبل أو أثناء المحاكمة.

ووفقاً لتقارير مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية، احتجزت السلطات بعض المحتجزين لمدة أسابيع مع إمكانية محدودة للوصول إلى جهات خارجية. وحجبت الحكومة في بعض الأحيان ولعدة أيام معلومات عن المعتقلين وأسره بخصوص مكان وجود المعتقلين.

الاعتقال التعسفي: أفادت تقارير مجموعات حقوق الإنسان أن وزارة الداخلية اعتقلت في بعض الأحيان أفراداً بسبب أنشطة مثل الدعوة إلى والمشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات، والتعبير عن الرأي إما علناً أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو بسبب ارتباطهم بأشخاص مطلوبين لدى هيئات إنفاذ القانون. وأفاد بعض هؤلاء الأشخاص المحتجزين بأن القوات التي ألقت القبض عليهم لم تبرز لهم مذكرات توقيف.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: أفادت تقارير بأن السلطات قامت في بعض الأحيان بتأخير أو الحد من وصول الفرد إلى محامٍ. ولم تفد تقارير بأن المحاكم وجدت أن أفراداً قد احتجزوا بصورة غير قانونية وأوصت بتعويضات لهم.

هـ. الحرمان من المحاكمة العنوية المنصفة

على الرغم من أن الدستور ينص على وجود هيئة قضائية مستقلة، إلا أن شخصيات من المعارضة السياسية ذكرت أن القضاء ما زال يخضع للضغوط السياسية، خاصة في القضايا البارزة. ينقسم النظام القضائي إلى

فرعين: محاكم القانون المدني ولديها صلاحية البت في جميع القضايا التجارية والمدنية والجنائية، بما في ذلك قضايا الأسرة لغير المسلمين، ومحاكم قانون الأسرة التي تنظر في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين. قامت الحكومة بتقسيم محاكم الأسرة إلى محاكم شرعية سنية وشيعية. وكان كثير من القضاة الذين يقرب عددهم من 160 قاضياً في البلد قضاة أجانب يعملون بعقود محدودة الأجل (تخضع لموافقة الحكومة على التجديد والإقامة في البلد). أبلغ المجلس الأعلى للقضاء عن العمل مع معهد الدراسات القضائية والقانونية لإعداد في المتوسط 10 قضاة بحرينيين جدد كل عام، في محاولة لزيادة عددهم. مجلس القضاء الأعلى هو الهيئة المسؤولة عن الإشراف على عمل المحاكم، بما في ذلك القضاة ومكتب النائب العام.

إجراءات المحاكمة

يفترض الدستور براءة المتهمين إلى أن تثبت إدانتهم. كما ينص القانون على إلزام السلطات بإخطار المحتجزين بشأن التهم المنسوبة إليهم عند التوقيف. وتنص إجراءات المحاكمة المدنية والجنائية على أن تكون المحاكمة علنية. تقوم لجنة قضائية مؤلفة من ثلاثة قضاة بإصدار الأحكام. للمتهمين الحق في التشاور مع محامٍ من اختيارهم خلال 48 ساعة (ما لم توجه لهم الحكومة تهماً وفقاً لتشريع مكافحة الإرهاب)؛ ومع ذلك أفادت تقارير بأن المتهمين ومحاميهم قد وجدوا صعوبة في إقناع الشرطة والنيابة العامة والمحاكم بالاعتراف بالتمثيل من قبل محامٍ أو بتسجيل ذلك التمثيل. وتوفر الحكومة محامين للمواطنين المعوزين على نفقة الدولة. في 24 يوليو/تموز، أصدر مجلس القضاء الأعلى مذكرة تطلب من المدعين تقديم مترجميهم الفوريين، إلا في حالات النزاع العمالي حيث يمكن لوزارة العدل تقديم المساعدة.

وللمدعى عليهم الحق في تقديم شهود وأدلة نيابة عنهم. وفي حين أن للمتهمين الحق في استجواب الشهود ضدهم، يمكن للقضاة أن يعلنوا بأن الأسئلة في غير محلها وأن يحظروا أسلوب الاستجواب دون تقديم المبرر لذلك. نادراً ما تقدم النيابة العامة أدلة شفوية في المحكمة، ولكن تقدمها في صيغ مكتوبة ورقمية للقضاة في الدوائر الخاصة بهم. وفي المحاكمات الجنائية يدخل المدعون العامون والقضاة قاعة المحكمة معاً. ولا يتم إجبار المتهمين على الإدلاء بأقوال أو اعتراف بالذنب ولهم حق الاستئناف. في كثير من الأحيان تحاكم السلطات المتهمين غيابياً.

وقد تفاوت قانون الأحوال الشخصية طبقاً لتفسيرات المذهب السني أو الشيعي للشريعة الإسلامية، وخاصة بالنسبة للنساء (أنظر القسم 6). في يوليو/تموز 2017، صادق الملك حمد على قانون الأسرة الموحد الجديد، والذي يتضمن للمرة الأولى مدونة مدنية لقانون الأسرة الشيعي. ووفقاً لمؤيدي القانون، تنص المدونة المدنية الجديدة على حماية الشيعية، وخاصة نساء الشيعة، من فرض قرارات تعسفية من قبل رجال دين لا يخضعون لضوابط. ما بين أغسطس/آب 2017 ويوليو/تموز، نظرت محاكم الأسرة الجديدة في 4,814 قضية، بما في ذلك المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. وأفادت مجموعات حقوق المرأة أن محاكم الأسرة قد منحت الطلاق بشكل أسرع وأن القرارات القضائية قد التزمت بالقانون المدني الجديد.

في أبريل/نيسان 2017، صادق الملك حمد على تعديل دستوري يمنح المحاكم العسكرية الحق في محاكمة المدنيين المتهمين بتهديد أمن الدولة. وذكرت وسائل الإعلام الحكومية أن الحكومة وافقت على التعديل من أجل مكافحة الخلايا الإرهابية على نحو أفضل، في حين ادعى نشطاء أن التغيير سيلحق الضرر بمعايير المحاكمة العادلة. في مايو / أيار 2017، أحال مكتب النائب العام قضية فاضل سيد عباس حسن، المتهم بارتكاب هجمات إرهابية ومحاولة قتل قائد قوات الدفاع البحرينية، إلى المحاكم العسكرية. وفي ديسمبر / كانون الأول 2017، أدانت المحكمة العسكرية العليا حسن وعدة متهمين، وحكمت على أربعة منهم بالإعدام وحُكم على سبعة من المدانين الآخرين بالسجن لمدة سبع سنوات؛ وتمت تبرئة الآخرين. في 21 فبراير / شباط، أيدت محكمة الاستئناف العسكرية أحكام الإعدام الأربعة، وفي 25 أبريل / نيسان، رفضت محكمة النقض العسكرية استئناف المدانين. وفي اليوم التالي خفف الملك أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد.

السجناء والمحتجزون السياسيون

وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان، استمرت الحكومة في سجن أعضاء من المعارضة، إلى جانب عشرات آخرين ممن احتُجزوا بسبب ما تؤكد هذه المنظمات أنه نشاط سياسي سلمي. أنكرت الحكومة احتجاز أي سجناء سياسيين، على الرغم من أنها اعترفت باحتجاز عشرات الأفراد البارزين، بمن فيهم قادة أو أعضاء بارزون من جمعيات ومنظمات سياسية، كانت تتمتع سابقاً بوضع قانوني والآن هي محظورة، وغيرهم ممن انتقدوا علناً مؤسسات الدولة أو الإجراءات الحكومية قبل اعتقالهم. واحتجزت السلطات بعض السجناء البارزين بشكل منفصل عن باقي السجناء.

اشتكى عدد من النشطاء السياسيين المسجونين، ومن بينهم حسن مشيمع البالغ من العمر 70 عاماً، من سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

وزعمت عائلة مشيمع أن مسؤولي السجن لم يسمحوا له بالحصول على الأدوية اللازمة لعدد من الأمراض المزمنة وللإبقاء على سرطانه في حالة خمود. واشتكى مشيمع أيضاً من أن مسؤولي السجن رفضوا منذ عام 2016 أخذه إلى المواعيد الطبية الخاصة بهذه الحالات لأنه رفض تكبيل يديه.

في 1 أغسطس/آب، واحتجاجاً على معاملة والده، بدأ ابنه علي، المدان غيابياً في نفس محاكمة والده، إضراباً عن الطعام في المملكة المتحدة خارج السفارة البحرينية. وفي 5 سبتمبر/أيلول، أجرى أمين المظالم مقابلة مع حسن مشيمع، الذي أكد رفضه الامتثال لسياسة تكبيل يديه كي يتمكن من حضور المواعيد الطبية.

أوصى أمين المظالم إعفاء مشيمع (من التكبيل) بسبب سنه وحالته الصحية، والتزم المسؤولون بذلك.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يجوز للمواطنين تقديم دعاوى مدنية أمام إحدى المحاكم لوقف بعض أنواع انتهاكات حقوق الإنسان أو طلب التعويض عنها. غير أن القانون في العديد من مثل هذه الحالات يمنع المواطنين من رفع دعاوى مدنية ضد الأجهزة الأمنية.

وصدر مرسوم ينص على عقوبات وتدابير بديلة لخفض عدد السجناء في مراكز الاحتجاز والسجون، وقد دخل المرسوم حيز التنفيذ في يوليو/تموز 2017. تتوفر تدابير بديلة عندما لا يكون للشخص سوابق جنائية، أو إن كان قاصراً، أو متهماً بمخالفات قانونية طفيفة. أفادت الحكومة بأنها استخدمت آلية عقوبة بديلة لـ 50 مدانا خلال العام، على الرغم من أن المهنيين القانونيين قدّروا أن العدد أكبر من ذلك. يحظر قانون القاصرين فرض أحكام بالسجن على الأطفال، ويتم تعريف الطفل بأن عمره يقل عن 15 عاماً.

و. التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

رغم أن الدستور يحظر مثل هذه الأفعال، إلا أن الحكومة انتهكت الحظر المفروض على حماية الخصوصية، وشؤون الأسرة، أو البيت، أو المراسلات. أفادت منظمات حقوق الإنسان أن قوات الأمن اقتحمت المنازل بدون تصريح ودمرت وصادرت ممتلكات شخصية. يلزم القانون الحكومة بأن تحصل على إذن من المحكمة قبل مراقبة المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني والمراسلات الشخصية. ويعتقد العديد من المواطنين ومنظمات حقوق الإنسان أن الشرطة استخدمت شبكات من المخبرين، بما في ذلك تلك التي استهدفت أو استخدمت أطفالاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

كما أفادت التقارير أيضاً أن الحكومة استخدمت برامج كمبيوتر معينة للتجسس على الناشطين السياسيين وأعضاء المعارضة داخل وخارج البلاد.

ووفقاً لمجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية فإن مسؤولي الأمن هددوا أحياناً أفراد عائلة المحتجز بأفعال انتقامية في حال عدم تعاون الأفراد المعتقلين خلال عمليات الاستجواب أو رفضهم للتوقيع على الاعترافات المطلوبة.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة "شريطة عدم انتهاك المعتقدات الأساسية للشريعة الإسلامية وعدم التمييز ضد وحدة الشعب وعدم إثارة الخلاف والنعرات الطائفية". حدّت الحكومة من حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة عن طريق الملاحقة القضائية النشطة للأفراد بموجب قوانين القذف والتشهير

وقوانين الأمن الوطني التي استهدفت مواطنين وصحفيين مهنيين؛ كما سعت لسن تشريع من شأنه تقييد حرية التعبير عبر وسائل الإعلام المطبوعة والتواصل الاجتماعي.

حرية التعبير: يحظر القانون أي خطاب يخل بالنظام العام أو الأخلاق. وفي حين أعرب بعض الأشخاص في مجالس خاصة صراحة عن آراء تنتقد قضايا سياسية واجتماعية خاصة، فإن أولئك الذين عبروا عن هذه الآراء علناً واجهوا في كثير من الأحيان تداعيات. وخلال العام، قامت الحكومة بخطوات ضد ما اعتبرته أعمال عصيان مدني، شملت الخطاب الانتقادي، بتهمة التجمع غير المشروع أو "إهانة الملك". يسمح قانون العقوبات بتوقيع عقوبات لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن السجن لمدة سبع سنوات، بالإضافة إلى دفع غرامة، على كل من يقوم "بإهانة عاهل مملكة البحرين، أو العلم، أو الشعار الوطني." في نوفمبر / تشرين الثاني، ذكرت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان أن قوات الأمن اعتقلت النائب السابق علي راشد العشري لاعتزازه عبر تغريدة له مقاطعة الانتخابات البرلمانية لعام 2018. وقد أطلق سراحه من مركز الاحتجاز في 27 نوفمبر / تشرين الثاني، رغم أن التهم لا تزال معلقة. وفي انخفاض كبير من عام 2017، كانت هناك خمس حالات من "التحريض على الكراهية ضد طائفة دينية" و 510 حالات سوء استخدام جهاز اتصالات سلكية ولاسلكية.

في 31 ديسمبر / كانون الأول، أيدت محكمة النقض حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات ضد رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب لنشره تغريدات في عام 2015 تنتقد العمليات العسكرية للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن ومعاملة السجناء في سجن جو. في البداية، أُلقت الشرطة القبض على رجب بسبب هذه الأعمال في عام 2016 واتهمته "بنشر أخبار وبيانات كاذبة وشائعات خبيثة" و "إهانة دولة مجاورة" و "إهانة هيئة قانونية" و "نشر شائعات أثناء الحرب". عندما تمت إدانته، كان رجب يقضي بالفعل عقوبة بالسجن لمدة عامين بتهمة "نشر معلومات كاذبة وشائعات خبيثة" نتيجة لمقابلات مع الصحافة الأجنبية. في 19 أبريل/نيسان، قرر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن الحكومة اعتقلت نبيل رجب تعسفاً.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: لم تمتلك الحكومة أي وسائل إعلام مطبوعة، لكن وزارة شؤون الإعلام وغيرها من الجهات الحكومية مارست سيطرة كبيرة على وسائل الإعلام المطبوعة المحلية المملوكة للقطاع الخاص.

وامتلكت الحكومة وأدارت جميع محطات الراديو والتلفزيون المحلية. وتلقى الجمهور عادة نشرات الإذاعة والتلفزيون باللغة العربية، والفارسية، والإنجليزية من بلدان المنطقة، بما في ذلك القنوات الفضائية بدون تدخل. وقامت الوزارة بمراجعة جميع الكتب والمطبوعات قبل إصدار تراخيص الطباعة. وراجعت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الكتب التي تتطرق للدين.

في يونيو/حزيران 2017، أمرت وزارة شؤون الإعلام بتعليق صحيفة الوسط وهي الصحيفة المستقلة الوحيدة العاملة في البلاد، إلى أجل غير مسمى. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، أنهى مجلس إدارة الصحيفة

خدمات موظفي الصحيفة البالغ عددهم 160 موظفاً بدعوى أنهم غير قادرين على إبقاء صحيفة الوسط مفتوحة بسبب أمر التعليق. واتهمت الحكومة صحيفة الوسط بنشر محتوى "مسيء لدولة عربية شقيقة" عندما غطت الاحتجاجات في المغرب. ومنذ إغلاق الصحيفة، كانت وجهات نظر المعارضة متاحة فقط عبر مصادر وسائل الإعلام الخارجية على الإنترنت، والتي حجبتها الحكومة.

العنف والتحرش: وفقاً لصحافيين محليين ومجموعات حقوق الإنسان، قامت السلطات أحياناً بمضايقة أو اعتقال أو تهديد الصحفيين والمصورين و "الصحفيين المواطنين" الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب تقاريرهم. ومع ذلك، زعمت السلطات أن بعض الأفراد الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم من الصحفيين والمصورين كانوا مرتبطين بجماعات المعارضة العنيفة وأنتجوا أشرطة فيديو لغرض الدعاية لتلك المجموعات واستقطاب الأفراد لها. وأفاد ممثلو وسائل إعلام دولية بصعوبة الحصول على تأشيرات للعمل كصحفيين. رفعت الحكومة دعاوي ضد الصحفيين الذين عملوا بدون اعتماد. وقامت الحكومة باعتقال أو ترحيل أفراد ناشطين في الصحافة كانوا موجودين في البلاد بموجب أنواع أخرى من التأشيرات.

الرقابة أو تقييد المحتوى: كانت هناك رقابة حكومية. وقد راقب موظفو وزارة شؤون الإعلام ومنعوا مطبوعات تتعلق بمواد مكتوبة اعتبروها حساسة، خاصة تلك المتعلقة بالطائفية والأمن الوطني وانتقاد العائلة المالكة والعائلة المالكة السعودية أو الجهاز القضائي. كما مارس الصحفيون الرقابة الذاتية على نطاق واسع. وأفاد بعض أعضاء وسائل الإعلام أن مسؤولين حكوميين اتصلوا بالمحررين مباشرة وطلبوا منهم الكف عن نشر مقالات أو نشرات صحفية أو قصص حول مواضيع معينة.

يحظر قانون الصحافة والنشر المحتوى المعادي للإسلام أو أية منشورات في وسائل الإعلام ويقضي بالحبس بتهمة "تعريض الدين الرسمي للدولة للإهانة والنقد." ينص القانون على أن "أية منشورات تتعارض مع النظام الحاكم بالبلاد وديانته الرسمية يمكن أن يتم حظرها عن طريق قرار وزاري."

قوانين التشهير / القذف: فرضت الحكومة العمل بقوانين حظر التشهير وتلك المتصلة بالأمن الوطني مما حد من حرية الصحافة. ويحظر قانون العقوبات التشهير والقذف، و "إفشاء الأسرار". كما ينص القانون على عقوبة السجن لمدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن 200 دينار (530 دولار). كان تطبيق قانون القذف والتشهير يتم بطريقة انتقائية. وأفادت وزارة الداخلية أن الحكومة غرمت أو سجنّت 19 شخصاً بسبب "التشهير" أو "القذف" أو "إفشاء الأسرار" بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول.

الأمن القومي: ينص القانون المتعلق بالأمن الوطني على توقيع غرامات تصل إلى 10,000 دينار (26,500 دولار) وأحكام بالسجن لمدة ستة أشهر على الأقل لانتقاد الملك أو أعمال التحريض التي تقوض أمن الدولة، إلى جانب غرامات تصل إلى 2,000 دينار (5,300 دولار) لـ 14 مخالفة ذات صلة. تتضمن الأنشطة التي يعاقب عليها القانون نشر تصريحات صادرة عن دولة أو منظمة أجنبية قبل الحصول على موافقة الوزارة، أو نشر أية تقارير من شأنها التأثير السلبي على قيمة الدينار، أو التصريح بأية إساءة ضد رئيس دولة لها

علاقات دبلوماسية مع البلاد، أو نشر أية ملحوظات مسيئة عن ممثلين معتمدين من دول أجنبية نظراً لتصرفات تتعلق بوضع الشخص.

حرية الإنترنت

منعت الحكومة الوصول إلى بعض المواقع الإلكترونية من داخل البلاد، بما في ذلك بعض المواقع المرتبطة بالمعارضة. وواصلت الحكومة حجب المواقع الإخبارية القطرية مثل الجزيرة والشرق والراية، وهو إجراء بدأت تطبيقه بعد قطع العلاقات مع قطر في يونيو/حزيران 2017. وفرضت الحكومة قيوداً على حرية الإنترنت ومراقبة أنشطة الأفراد على الإنترنت، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى تدهور خدمات الإنترنت والهاتف المحمول لبعض الأحياء واتخاذ الإجراءات القانونية ضد بعض مستخدمي الإنترنت.

أفاد ناشطون سياسيون وناشطون في مجال حقوق الإنسان بأنهم استجوبوا من قبل قوات الأمن فيما يتعلق بالمواد التي نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي بعض الأحيان أبلغوا عن عمليات استجواب متكررة تضمنت تهديدات ضد سلامتهم الجسدية وسلامة عائلاتهم، وتهديدات ضد لقمة العيش ومصادر الرزق، وتهديدات بالحرمان من الخدمات الاجتماعية مثل السكن والتعليم. أفاد العديد من الناشطين بإغلاق حساباتهم أو إيقاف النشر على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب التهديدات.

ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، استخدم حوالي 96 بالمئة من المواطنين الإنترنت في عام 2017.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

حدت الحكومة من الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية. وفرض بعض الأكاديميين رقابة ذاتية على أنفسهم لتفادي مناقشة قضايا سياسية مثيرة للجدل.

وزعم دعاة حقوق الإنسان أن مسؤولين حكوميين وزعوا بشكل غير عادل المنح الدراسية الجامعية وكانوا متحيزين ضد الشيعة، لأسباب سياسية ودينية على حد سواء، عند قبول الطلاب في برامج معينة. واصلت الحكومة إجراء مقابلات فيما يتعلق بالإجراءات الانتقائية بالجامعة، ويرجع ذلك بصفة جزئية لتصحيح مستوى التضخم في الدرجات، حيث لا يوجد معيار وطني موحد للامتحانات لضبط الممارسات المختلفة لتقييم درجات الطلاب على مستوى المدارس الثانوية؛ وأفاد الطلبة بأن السلطات استجوبتهم بشأن معتقداتهم السياسية ومعتقدات أسرهم خلال المقابلات. بينما أكدت الحكومة أنها قامت بتوزيع المنح الدراسية كلها وأن إلحاق الطلاب كان بناءً على الاستحقاق.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حق التجمع الحر للمواطنين، إلا أن عدة قوانين تحد من القدرة على ممارسة هذا الحق. أبطت وزارة الداخلية على حظر المظاهرات العامة، مشيرة إلى أن الغرض من ذلك هو الحفاظ على النظام العام في ضوء الهجمات الطائفية في المنطقة، وأن الحظر كان من المتوقع أن يكون مؤقتاً في طبيعته. قبل الحظر، قامت الحكومة بالحد من التجمعات ومراقبتها، وأفاد نشطاء بأن الحكومة رفضت إعطاء تصاريح للقيام بمظاهرات منظمة برفضها قبول أوراق الطلب. للسنة الرابعة، لم تكن هناك مظاهرات مرخص بها، على الرغم من أن الوزارة لم تتدخل عموماً في المظاهرات السلمية غير المرخص بها، بما في ذلك المظاهرات العمالية التلقائية. وللسنة الثالثة، امتنعت الحكومة عن إصدار تصاريح لمسيرة "عيد العمال" دعماً لحقوق العمال من قبل الآلاف من أعضاء أكثر من 45 نقابة عمالية منتسبة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين. ووفقاً للحكومة، لم تُقدم أية طلبات لتنظيم مظاهرة أو احتجاج خلال العام.

يحدد القانون الأماكن والأوقات التي يحظر خلالها القيام بأية أنشطة بما في ذلك الأماكن القريبة من المستشفيات والمطارات والمواقع التجارية والمنشآت والمرافق الأمنية، ووسط المنامة. يجوز للمديرية العامة للشرطة منع الاجتماع العام إذا كان ينتهك الأمن أو النظام العام أو لأي سبب آخر وجيه. وينص القانون على أنه لا يجوز للمشييعين في مواكب الجنازات تحويل الموكب إلى مسيرة سياسية وأنه يحق لمسؤولي الأمن التواجد في أي تجمع عام.

وينص القانون على أن كافة التجمعات العامة يجب أن تكون تحت إشراف لجنة مكونة من رئيس واثنين من الأعضاء على الأقل. واللجنة مسؤولة عن مراقبة ومنع أية تصرفات غير مشروعة خلال التجمع. ووفقاً للقانون، فإن وزارة الداخلية غير مُلزمة بتقديم تبريرات عن إقرارها أو رفضها لطلبات القيام باحتجاجات. يعاقب قانون العقوبات أي تجمع "من خمسة أشخاص أو أكثر" يتم عقده بغرض "ارتكاب جرائم أو تحريض الآخرين على ارتكاب جرائم". وأكد محامون أنه لا ينبغي للسلطات أن تمنع المظاهرات مسبقاً بناءً على افتراضات أن جرائم معينة قد يتم ارتكابها. كما حظرت السلطات استخدام العربات في أية مظاهرات أو احتجاجات أو تجمعات، إلا بعد الحصول على إذن كتابي من رئيس الأمن العام.

واجه منظمو التجمعات غير المرخص لها عقوبة بالسجن تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر. والحد الأدنى لعقوبة المشاركة في تجمع غير مشروع هو السجن لمدة شهر، والحد الأقصى السجن لمدة سنتين. وقد أصدرت السلطات أحكاماً بالسجن لفترات تربو على ذلك في القضايا التي استخدم فيها المتظاهرون العنف أثناء تجمع غير مشروع. وأقصى غرامة مفروضة هي 200 دينار (530 دولار). ينظم القانون الحملات الانتخابية ويحظر الأنشطة السياسية في مراكز العبادة والجامعات والمدارس والمباني الحكومية والمؤسسات العامة. لم تسمح الحكومة للأفراد باستخدام المساجد والمآتم (مراكز الشيعة الدينية)، أو أية مواقع دينية للتجمعات السياسية.

ولم تمنع الحكومة المظاهرات الصغيرة التي قامت بها المعارضة في القرى الشيعية التقليدية والتي غالباً ما احتجت على سياسات الحكومة أو كانت تهدف إلى إظهار التضامن مع السجناء. ومع ذلك، قامت الشرطة بفض بعض هذه الاحتجاجات بالغاز المسيل للدموع، وفقاً للتقارير.

وبينما كانت المجموعات المشاركة في هذه الاحتجاجات تنشر في معظم الأحيان صوراً لهذه الأحداث على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد حرص المشاركون على إخفاء وجوههم خوفاً من الانتقام.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص الدستور على حرية تكوين الجمعيات، لكن الحكومة قيدت هذا الحق. وطالبت الحكومة كل الجمعيات بالتسجيل: مجموعات المجتمع المدني والنقابات العمالية مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والجمعيات السياسية لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف. وتقرر الحكومة ما إذا كانت الجماعة ذات طابع اجتماعي أو سياسي بناءً على اللوائح ونظامها الداخلي المقترح. ويحظر القانون على الجمعيات غير المرخصة ممارسة أي نشاط، كما يحظر على الجمعيات المدنية المرخصة مزاوله أي نشاط سياسي. كان عدد من الجمعيات غير المرخصة ناشطاً في البلاد. (أنظر القسم 3).

ويتعين على منظمات المجتمع المدني التي تطلب التسجيل أن تتقدم بقائمة اللوائح الداخلية موقفاً عليها من قبل جميع الأعضاء المؤسسين، بالإضافة إلى محاضر جلسات اللجنة التأسيسية والتي تشتمل على أسماء، ومهن، وأماكن إقامة وتواريخ جميع الأعضاء المؤسسين للمنظمة. يمنح القانون لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية الحق في رفض تسجيل أي جمعية مدنية إذا تبيّن للوزارة أن خدمات الجمعية غير ضرورية، أو أن جمعية أخرى تقدم بالفعل تلك الخدمات، أو أنها تتعارض مع أمن الدولة، أو تهدف إلى إحياء جمعية حُلّت سابقاً. ويمكن للجمعيات التي رفضت أو تجاهلت السلطات طلبات تسجيلها التقدم بطلب استئناف أمام المحكمة المدنية العليا، والتي يحق لها إلغاء قرار الوزارة أو رفض الاستئناف.

أكدت منظمات غير حكومية ونشطاء المجتمع المدني بأن الوزارة استغلت بشكل روتيني سلطة الإشراف المخولة لها من أجل إعاقة أنشطة المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. كما أكدت المنظمات غير الحكومية المحلية أن المسؤولين سعوا بنشاط إلى تقويض أنشطة بعض الجماعات وفرض إجراءات بيروقراطية مرهقة على أعضاء مجلس إدارة المنظمات غير الحكومية والمتطوعين. ويتعين على وزارتي العدل والداخلية القيام بالتحريات لتقصي مصادر التمويل الدولي، وقد رفضت السلطات أحياناً ترخيص التمويل.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع

www.state.gov/religiousfreedomreport/.

د. حرية التنقل

يكفل الدستور حرية التنقل داخل البلد وحرية السفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن. لم تحترم الحكومة دوماً هذه الحقوق.

وتعاونت الحكومة عموماً مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة للنازحين في الداخل، واللاجئين، واللاجئين العائدين، وطالبي اللجوء، والأشخاص عديمي الجنسية، أو الأشخاص الذين تبعث أوضاعهم على القلق.

السفر إلى الخارج: ينص القانون على أنه يجوز للحكومة أن ترفض طلبات الحصول على جوازات سفر أو تجديد جوازات سفر لـ "سبب معقول"، ولكن يحق لمقدم الطلب استئناف القرارات أمام المحكمة المدنية العليا. وردت تقارير من أفراد ومواطني دول أخرى أن السلطات منعتهم من السفر خارج البلد نظراً لعدم دفع ديون والتزامات مالية أو مسؤوليات ائتمانية أخرى تجاه أفراد آخرين أو تجاه مؤسسات إقراض، وكذلك عرض القضايا أمام المحاكم في جلسات مفتوحة. احتفظت الحكومة بموقع إلكتروني على الإنترنت خلال العام سمح للأفراد بالتحقق من وضعهم قبل سفرهم، على الرغم من أن بعض الأشخاص أبلغوا أن الموقع لم يكن مصدراً موثوقاً للمعلومات. واعتمدت السلطات على قرارات "الأمن القومي" عند البت في طلبات الحصول على جوازات السفر. ومنعت السلطات خلال العام عدداً من النشطاء من مغادرة البلاد دون تقديم خيارات اللجوء إلى القانون (حق الرجوع).

أفادت الحكومة أنها اعتباراً من سبتمبر/أيلول قد رفعت جميع حالات حظر السفر البالغ عددها 102 عن السفر الدولي التي أصدرتها في عام 2017 باستثناء ثلاث حالات. غالباً ما بررت الحكومة تطبيق "حظر السفر" على أنه مشروع من خلال الإشارة إلى أنها كانت تمنع سفر من لديهم تهمة جنائية معلقة. وأكد العديد ممن تم حظرهم من السفر سابقاً بأنه تم رفع حظر السفر. في الحالات السابقة، اعتقد الأفراد الذين كانوا محظورين من السفر أن الحظر فرض عليهم لمنعهم من حضور الاجتماعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

النفي: لم ترد تقارير عن منع الحكومة لعودة الأفراد الذين أكدت الحكومة بأنهم كانوا مواطنين. ومع ذلك، فقد حظرت الحكومة عودة أولئك الذين سُحبت جنسيتهم رسمياً، أو الذين لم تعد تعتبرهم مواطنين (أنظر أدناه). كانت هناك حالات لأفراد عاشوا في منفى اختياري، غالباً لتجنب عقوبة السجن بسبب الأحكام التي صدرت غيابياً بحقهم.

في 27 نوفمبر / تشرين الثاني، اعتُقل لاعب كرة القدم حكيم العريبي في بانكوك أثناء سفره إلى تايلاند في إجازة من أستراليا حيث كان يقيم بصفة لاجئ. وكان حكيم قد فر من البحرين في عام 2014 بعد إدانته بحرق ونهب أحد مراكز الشرطة، رغم أن منظمات حقوق الإنسان ادعت أنه كان يشارك في مباراة دولية لكرة القدم. وقت ارتكاب الجريمة المزعومة.

ورغم أن الإنتربول ألغى "الإشعار الأحمر" الذي طلبته البحرين للعريبي، إلا أنه اعتباراً من ديسمبر / كانون الأول، ظل قرار تسليمه المحتمل إلى البحرين معلقاً في النظام القانوني التايلاندي.

الجنسية: كإجراء عقابي، واصلت الحكومة سحب الجنسية في كل من القضايا الجنائية والسياسية، بما في ذلك بالنسبة للمولودين أصلاً كمواطنين. واستمرت السلطات في سحب جنسية بعض الشخصيات السياسية والدينية المعارضة. لم تنفذ الحكومة عملية مراجعة قانونية شاملة بشأن سحب الجنسية، على النحو الموصى به من قبل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2015، لضمان حماية الحكومة لحقوق الأشخاص وأفراد أسرهم. ولم تأخذ الحكومة في الاعتبار ما إذا كان الأفراد قد يصبحون عديمي الجنسية بسبب هذه الإجراءات. وهددت في بعض الأحيان بوقف مدفوعات المعاشات التقاعدية أو إخراج العائلات من الإسكان المدعوم من الحكومة إذا فقد رب الأسرة جنسيته. وذكر بعض أفراد الأسر، وخصوصاً النساء والأطفال القاصرين، أنهم يواجهون صعوبات في تجديد جوازات سفرهم وبطاقات الإقامة والحصول على شهادات ميلاد للأطفال. أصدرت الحكومة خلال العام لعدد من الأفراد الذين كانت قد سحبت الجنسية منهم جوازات ذات صلاحية محدودة وقامت بترحيلهم في أغلب الأحيان إلى العراق. ووفقاً لتقارير صحفية، اشتكت الحكومة العراقية من هذه الممارسة إلى المسؤولين البحرينيين. لا يوجد أي إجراء يمكن للأشخاص المتهمين استخدامه للدفاع قبل سحب الجنسية، على الرغم من أن الحكومة وضعت في عام 2014 شرطاً إضافياً وهو حصول وزارة الداخلية على موافقة مجلس الوزراء قبل إلغاء جنسية أي شخص. لم تذكر الحكومة عدد الأشخاص الذين تم سحب جنسيتهم خلال العام، على الرغم من أن معظم المنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان قدرت العدد بأكثر من 250 اعتباراً من أغسطس/آب، وأكثر من 700 منذ عام 2012.

في 15 مايو/أيار، سحبت المحكمة الجنائية العليا جنسية 115 مواطناً في محاكمة جماعية لـ 138 شخصاً بتهم تتعلق بالإرهاب. وحكمت على 53 منهم بالسجن المؤبد. وأكد نشطاء أن المحاكمة كانت غير عادلة، بالنظر إلى أن جميع المتهمين حوكموا محاكمة جماعية، بما في ذلك 52 غيابياً. في حين أن سحب الجنسية أمر قانوني في البلد عندما يقوم أحد الأشخاص "بإلحاق الضرر بأمن الدولة"، فإن الادعاءات بأن الاعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب أثارت تساؤلات حول الإجراءات.

حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: لا يكفل القانون منح حق اللجوء أو وضع لاجئ. كما أن الحكومة لم تضع نظاماً لتقديم الحماية للاجئين. وقررت الحكومة في بعض الأحيان تقديم حماية ضد طرد أو إعادة اللاجئين قسراً إلى دول يمكن أن تتعرض فيها حياتهم أو حرياتهم إلى تهديد على أساس عرقهم أو دينهم، أو جنسيتهم أو عضويتهم في

جماعة اجتماعية معينة، أو آرائهم السياسية. ومع ذلك، غالباً ما اقتصر ذلك على أولئك القادرين على إيجاد عمل في البلاد والاستمرار فيه. وتمكن هؤلاء الأفراد عموماً من الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، خلال فترة عملهم ولكنهم كانوا يواجهون خطر الترحيل فيما إذا أصبحوا عاطلين عن العمل أو في حال سحب بلد المنشأ لجوازات سفرهم. أفادت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول، كان هناك 394 لاجئاً وطالب لجوء مسجلين لدى الوكالة.

الأشخاص عديمو الجنسية

يستند الأفراد جنسيتهم عادة من الأب ولكن يمكن للملك منح أو سحب الجنسية. وبما أن الحكومة تأخذ في الاعتبار فقط جنسية الأب عند تحديد الجنسية، فإنها لا تمنح عادة الجنسية لأطفال يولدون لأب غير بحريني، حتى لو أنهم ولدوا في البلد أم بحرينية (أنظر القسم 6 - الأطفال). وبالمثل، فإن الحكومة لا توفر طريقاً للحصول على الجنسية للرجال الأجانب المتزوجين من نساء بحرينيات، على عكس العملية التي تجيز للأجنبيات المتزوجات من رجال بحرينيين أن يصبحن مواطنات. وأفادت منظمات حقوق الإنسان أن هذه القوانين نتج عنها أطفال عديمو الجنسية، وخاصة عند عدم قدرة أو رغبة الأب الأجنبي في السعي للحصول على جنسية لأطفاله من بلده الأصلي، أو عندما كان الأب نفسه عديم الجنسية، أو متوفياً، أو غير معروف. لم يعرف بالتحديد عدد عديمي الجنسية المقيمين في البلد. تمكن الأشخاص عديمو الجنسية من الحصول على خدمات اجتماعية وتعليمية ووظائف محددة. ووردت تقارير عن رفض السلطات لطلبات الحصول على شهادات الميلاد وجوازات السفر للأطفال المولودين لأباء بحرينيين مسجونين لأن الآباء كانوا غير قادرين على تقديم الطلبات بأنفسهم (أنظر القسم 6، الأطفال).

في عام 2017، أصدر مركز البحرين لحقوق الإنسان تقريراً يوثق 13 حالة لأطفال لم يحصلوا على الجنسية لأن آباءهم كانوا منشقين. واعتباراً من ديسمبر / كانون الأول، منحت الحكومة الجنسية لجميع الأطفال المذكورين في التقرير، باستثناء سارة علي سلمان، ابنة رجل الدين الشيعي البارز والسياسي علي سلمان (انظر القسم 1.د.).

واتهمت الحكومة الأشخاص الذين تم سحب جنسيتهم بخرق قانون الهجرة.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

يتمتع المواطنون بقدرة محدودة على اختيار حكومتهم أو نظامهم السياسي. وينص الدستور على وجود مجلس نواب منتخب ديمقراطياً، وهو المجلس الأدنى في البرلمان. ويسمح التعديل الدستوري الذي تم التصديق عليه في عام 2012 للملك بحل مجلس النواب، ولكنه يتطلب قيامه أولاً بالتشاور مع رئيسي المجلس الأعلى والمجلس الأدنى للبرلمان بالإضافة إلى رئيس المحكمة الدستورية. ويتمتع الملك أيضاً بصلاحيات تعديل الدستور واقتراح القوانين والمصادقة عليها وإصدارها.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: شارك حوالي 67 بالمائة من الناخبين المؤهلين في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني، وفقاً لتقديرات الحكومة.

لم تسمح الحكومة للمراقبين الدوليين بمراقبة الانتخابات. وقد استنتج مراقبون داخليون بصفة عامة أن السلطات أدارت الانتخابات بدون مخالقات كبيرة. ومع ذلك، كانت هناك مخاوف أوسع نطاقاً فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات فضلاً عن المخاوف المستمرة بشأن حدود الدوائر الانتخابية. أدى حل جمعيات المعارضة الرئيسية في البلاد والقوانين التي تحظر على أعضائها السابقين الترشح للمناصب، وغياب الصحافة المستقلة، وتجريم النقد عبر الإنترنت، إلى خلق بيئة سياسية لم تفض إلى إجراء انتخابات حرة، حسب منظمة هيومن رايتس ووتش.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم تسمح الحكومة بتشكيل أحزاب سياسية، ولكن قامت بعض "الجمعيات السياسية" بإعداد برامج للمرشحين لمناصب سياسية وقامت بانتخابات داخلية، واستضافت تجمعات سياسية. في عام 2017، قامت الحكومة بحل أبرز جمعيتين سياسيتين معارضتين، هما الوفاق ووعده، من خلال الإجراءات القانونية. لتقديم طلب التسجيل، يتعين على الجمعية السياسية أن تقدم [إلى الحكومة] لوائحها الداخلية موقعة من قبل جميع الأعضاء المؤسسين، وقائمة بجميع الأعضاء ونسخاً من بطاقات إقامتهم، وسجلاً مالياً يبيّن مصدر تمويل الجمعية ومعلوماتها المصرفية. ويجب ألا تتعارض مبادئ وأهداف وبرامج الجمعية مع الشريعة الإسلامية أو المصلحة الوطنية كما يفسرها القضاء، ولا يجوز قيام الجمعية على أساس هوية طائفية أو جغرافية أو طبقية. عمل عدد من الجمعيات خارج هذه القوانين، وتصرف بعضها وفقاً للأسس طائفية.

وسمحت الحكومة للجمعيات السياسية المسجلة بترشيح أعضائها لشغل مناصب، والمشاركة في الأنشطة السياسية الأخرى. في 2016، أقر البرلمان تعديلاً على قانون الجمعيات السياسية، يحظر رجال الدين الذين يمارسون أعمالهم من العضوية في الجمعيات السياسية (بما في ذلك في المناصب القيادية) والمشاركة في الأنشطة السياسية، حتى على أساس تطوعي. في 12 يونيو/حزيران، أقرت الحكومة تعديلاً على قانون ممارسة الحقوق السياسية يحظر بموجبه أعضاء "نشطين" في الجمعيات السياسية التي تم حلها بأمر من المحكمة للترشح في الانتخابات. وعلى الرغم من أن القانون يسمح للأعضاء السابقين في هذه الجمعيات بأن يطلبوا من المحكمة تحديد وضعهم، لم يُسمح لأي منهم بالترشح.

يتطلب من الجمعيات السياسية التنسيق فيما بينها من حيث الاتصال بالهيئات الدبلوماسية الأجنبية أو البعثات القنصلية، أو المنظمات الحكومية الأجنبية، أو ممثلي الحكومات الأجنبية مع إخطار وزارة الخارجية، والتي يمكنها إرسال ممثل عنها لحضور الاجتماع. وعلى الرغم من أن هذا الشرط قد تم تنفيذه في الماضي، لم تكن هناك تقارير عن قيام الحكومة بفرض الأمر خلال العام.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة وسائر أعضاء الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا بالفعل. في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني، تم انتخاب ست نساء، مما ضاعف عدد النساء في مجلس النواب. خلال العام، عين الديوان الملكي تسع نساء في مجلس الشورى، وهو المجلس الأعلى وعدد أعضائه المعيّنين 40 عضواً، وعين رئيس الوزراء امرأة في مجلس الوزراء الذي يتكون من 26 وزيراً.

يتمتع المواطنون الشيعة والسنة بحقوق متساوية بموجب القانون، غير أن السنة هيمنوا على الحياة السياسية مع أن أغلبية السكان هم من الشيعة. في نوفمبر/تشرين الثاني، تم انتخاب 11 مرشحاً شيعياً لمجلس النواب. وتضمن مجلس الشورى 19 عضواً شيعياً، وعضواً يهودياً وعضواً مسيحياً. كان خمسة من الوزراء الـ 24 المعيّنين مواطنين شيعية، بمن فيهم أحد نواب رئيس الوزراء الخمسة.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية على الإدانة بالفساد الحكومي؛ إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل مناسب، وأفادت تقارير عن انخراط مسؤولين في ممارسات فساد. وينص القانون على محاكمة جميع الموظفين الحكوميين من كافة المستويات إذا استخدموا مناصبهم في الابتزاز والحصول على رشاي، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويمكن أن تصل العقوبة إلى السجن لعشر سنوات.

الفساد: ديوان الرقابة المالية والإدارية البحريني هو المسؤول عن مكافحة الفساد الحكومي. في ديسمبر/كانون الأول، أصدرت الحكومة التقرير السنوي للديوان. ومع ذلك، لم يتم نشر التقرير الكامل أو إتاحته على الإنترنت. ولأول مرة، أفادت الحكومة أن 10 مسؤولين أتهموا بالاختلاس أو بتهم متعلقة بالرشوة خلال العام. وأحيلت أربع من هذه القضايا في نهاية المطاف إلى المحكمة وكانت لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

وانعدمت الشفافية في قطاعات عريضة من الأنشطة الحكومية، بما في ذلك الخدمات الأمنية، وقوة الدفاع البحرينية، وظلت خصخصة الأراضي العامة مبعث قلق بين جماعات المعارضة.

الإفصاح المالي: لا يلزم القانون المسؤولين الحكوميين تقديم كشوفات تتعلق بوضعهم المالي.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

التقى مسؤولون حكوميون أحياناً مع منظمات غير حكومية محلية لحقوق الإنسان ولكن الحكومة عموماً لم تتجاوب مع وجهات النظر الخاصة بالمنظمات غير الحكومية للاعتقاد بأن تلك المنظمات كانت مسيئة وتنتقد الحكومة دون وجه حق.

تعمل منظمات حقوق الإنسان المحلية بقيود حكومية، مع سجن بعض نشطاء حقوق الإنسان أو نفيهم أو إكراههم على الصمت، وفقاً لتقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية.

وشملت جماعات حقوق الإنسان المحلية جمعية البحرين لحقوق الإنسان وجمعية هيومن رايتس ووتش البحرينية، وهما من منظمات حقوق الإنسان الرئيسية المستقلة والمرخصة في البلاد، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، الذي على الرغم من حله من قبل الحكومة في عام 2004 واصل العمل والحفاظ على وجود له على الإنترنت؛ وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان غير المرخصة. كما صدرت تقارير عديدة عن "مرصد البحرين لحقوق الإنسان" وهو منظمة غير مرخصة لحقوق الإنسان تعمل بمثابة مظلة لحماية حقوق الإنسان ولها صلات قوية بمنظمات غير حكومية دولية مدافعة عن حقوق الإنسان.

وواجهت مجموعات حقوق الإنسان المحلية صعوبات كبيرة في العمل بحرية والتفاعل مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. قامت الحكومة أحياناً بمضايقة قادة المنظمات غير الحكومية المحلية وحرمتهم من الإجراءات القانونية الواجبة. وذكر قادة المنظمات غير الحكومية المحلية وناشطون أيضاً تعرضهم لمضايقات حكومية بما في ذلك فرض الحظر على السفر (أنظر القسم 2.ج.)، والمراقبة من جانب الشرطة، وتأخر إنجاز الوثائق المدنية، و "الاستجواب غير المناسب" لأبنائهم أثناء المقابلات المتعلقة بالمنح الدراسية الحكومية.

وأفاد أفراد منتسبون لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات العمالية، أو ممن كانوا ينتقدون الحكومة والسلطات بتأخير طلبات حصولهم على تأشيرة إلى أجل غير مسمى أو رفض تلك الطلبات، أو في بعض الأحيان منع أفراد يملكون تأشيرة صالحة للدخول إلى البلاد أو مؤهلين للمشاركة في برنامج التأشيرة الحرة لدخول البلاد.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: قام تعديل مرسوم ملكي لعام 2016 بإعادة تأسيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في البلاد، والتي تعرف الآن باسم المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان. وقد عزز المرسوم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال إعطائها الحق في إجراء زيارات مفاجئة لمرافق الشرطة وزيادة استقلالها المالي. على مدار العام، عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان العديد من ورش العمل الخاصة بحقوق الإنسان، وندوات وفصول تدريبية، بالإضافة إلى زيارات للسجون كما أحوال عدة شكاوى إلى مكتب النائب العام. وأصدرت تقريرها السنوي الأخير في مارس/آذار وساهمت في تحقيقات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، و الأمانة العامة للتظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة.

كما احتفظت الحكومة بمكتب الأمين العام للتظلمات في وزارة الداخلية، ووحدة التحقيق الخاصة داخل مكتب النائب العام، ومفوضية حقوق المسجونين والمحتجزين. وعملت تلك المنظمات مع بعضها البعض على مدار العام.

وقد شككت منظمات حقوق الإنسان الدولية في استقلالية وفعالية المؤسسات الرقابية التابعة للحكومة. واصل المراقبون المحليون والدوليون ومنظمات حقوق الإنسان أيضاً الإعراب عن قلقهم من أن الحكومة لم تنفذ بالكامل توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، بما في ذلك إسقاط التهم الموجهة ضد الأفراد الذين قاموا بالتعبير غير العنيف عن آرائهم، وتوجيه تهم جنائية لضباط الأمن المتهمين بإساءة المعاملة أو التعذيب، ودمج المواطنين الشيعة في قوات الأمن، وخلق بيئة مواتية للمصالحة الوطنية.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: الاغتصاب غير قانوني، على الرغم من أن القانون الجنائي يسمح لمن يُزعم قيامه بالاغتصاب بالزواج من ضحيته لتجنب العقاب. إلا أن القانون لا يتطرق إلى اغتصاب الزوج للزوجة. وتشمل عقوبة الاغتصاب السجن مدى الحياة والإعدام في بعض الحالات التي يكون فيها القاصر دون الـ 16 عاماً أو في الحالات التي يؤدي فيها الاغتصاب إلى وفاة الضحية.

ينص القانون على أن العنف ضد المرأة يعد جريمة، وخلال العام شارك قادة حكوميين وأعضاء البرلمان في أنشطة توعية لتشمل المناقشات حول التشريعات الإضافية. ووفقاً لتقارير من مركز البحرين لحقوق الإنسان، واجه 30 بالمئة من النساء بعض أشكال الإساءة المنزلية. ولم تلفت السلطات انتباه الرأي العام لتلك المشكلة إلا بالقدر القليل. وحافظت الحكومة على سير العمل في مأوى دار الأمان للنساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف المنزلي. إلا أن ضحايا العنف الأسري أفادوا بأنهم واجهوا صعوبة في معرفة الجهة التي يمكن الاتصال بها وكيفية المتابعة عند تقديم شكوى.

زادت الحكومة من توثيقها ومقاضاتها لحالات الاعتداء البدني أو الجنسي ضد النساء. وأفادت وزارة العدل بأنها قامت بتوثيق 3,500 حالة من حالات الاعتداء البدني أو الجنسي اعتباراً من سبتمبر/أيلول، أي أربعة أضعاف عدد الحالات في العام السابق، منها 257 حالة اعتداء جنسي. 99 من هذه الحالات كانت ضد أطفال. ومن بين 3,500 حالة، أسفرت 706 عن إدانات، أي 15 ضعف معدل الإدانة في عام 2017. وتم الإبلاغ عن 10 حالات اغتصاب، أحيلت واحدة منها إلى المحكمة؛ وكانت الإجراءات القضائية جارية اعتباراً من سبتمبر/أيلول.

الممارسات التقليدية الأخرى الضارة: يعاقب القانون على جرائم قتل "الشرف"، ولكن قانون العقوبات ينص على عقوبة مخففة لقتل الزوج/الزوجة في حال الإمساك في حالة التلبس بالزنا، سواء رجل أم امرأة.

التحرش الجنسي: يحظر القانون التحرش الجنسي، بما في ذلك الإهانة أو ارتكاب أفعال مخلة بالأداب تجاه النساء في الأماكن العامة، وتصل العقوبة على ذلك إلى السجن ودفع غرامات. على الرغم من أن الحكومة

تقوم أحياناً بتطبيق القانون، إلا أن التحرش الجنسي ظل مشكلة واسعة الانتشار للنساء، وخاصة العاملات الأجنبيات في المنازل.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد أي تقارير عن الإجهاض بالإكراه أو التعقيم القسري.

التمييز: يحق للمرأة أن تبادر بطلب الطلاق عن طريق محكمة شرعية أو مدنية، ولكن المحاكم الدينية الشيعية والسنية قد ترفض الطلب. في قضايا الطلاق، منحت المحاكم الأمهات على نحو اعتيادي حق حضانة بناتهن دون سن التاسعة، وأولادهن دون سن السابعة. وعادة ما يحصل الآباء على حضانة الأطفال بمجرد بلوغ البنات والأولاد سن التسع سنوات والسبع سنوات على التوالي. وبغض النظر عن قرارات الحضانة، يحتفظ الأب بحق الوصاية أو بحق اتخاذ جميع القرارات القانونية المتعلقة بالطفل حتى بلوغ سن الرشد القانونية وهي 21 سنة. تفقد المرأة غير البحرينية حقها في حضانة أطفالها تلقائياً إذا طلقت والدهم البحريني "دون سبب عادل".

ويستند قانون الأسرة على الشريعة الإسلامية كما يفسرها فقهاء الدين السنة والشيعية. في يوليو/ تموز 2017، صادق الملك حمد على الجزء الشيعي من قانون الأسرة الموحد الذي يقنن حقوق المواطنين الشيعية، ولا سيما النساء، وفقاً للقانون المدني في قضايا مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. تم تطبيق قانون الأسرة الشيعي والسني من قبل هيئات قضائية منفصلة مؤلفة من سلطات دينية مكلفة بتفسير الشريعة. ينص القانون المدني الجديد على إمكانية الوصول إلى محاكم الأسرة لجميع النساء، مما يضمن التطبيق الموحد للقانون مع قدر أكبر من الاستعانة بالإجراءات القانونية لأن القرارات التي يتخذها قضاة محاكم الأسرة تخضع للمراجعة من قبل مجلس القضاء الأعلى. ولم يكن من الواضح دائماً أي نوع من المحاكم له صلاحية البت في الزيجات السنية-الشيعية المختلطة.

يجوز للمرأة أن تمتلك وترث ممتلكات وأن تمثل نفسها في جميع المسائل العامة والقانونية. عندما لا يوجد وريث ذكر مباشر، يمكن أن ترث المرأة الشيعية كل ممتلكات زوجها، أما المرأة السنية فإنها لا ترث إلا جزءاً من التركة، ويحصل إخوة الشخص المتوفي أيضاً أو أقاربه الذكور على حصة. احترمت الحكومة الوصايا التي تحدد كيفية قسمة الميراث بحسب ما يوصي به المتوفى.

تحظر قوانين العمل التمييز ضد المرأة، ولكن التمييز ضد المرأة كان منهجياً، خصوصاً في أماكن العمل، على الرغم من أن القانون يحظر التمييز في الأجور على أساس الجنس. (أنظر القسم 7. د.)

حققت النساء مكاسب في القطاع الحكومي والأعمال التجارية. وارتفع عدد النساء المنتخبات للبرلمان من ثلاثة إلى ستة نواب، ولأول مرة في تاريخ البلاد، انتخب مجلس النواب امرأة كرئيسة للمجلس.

وفي قطاع الأعمال، حظيت مشاريع ريادة الأعمال التي تقودها النساء بأكثر من نصف الطلبات المقدمة لمباشرة أعمال تجارية جديدة.

الأطفال

تسجيل المواليد: تُستمد جنسية الأفراد من أبيهم أو عن طريق مرسوم ملكي. لا تنتقل النساء جنسيتهم لأولادهن، الأمر الذي ترك بعض الأطفال بلا جنسية حيث أن الأمهات كنّ مواطنات والآباء غير مواطنين (أنظر القسم 2.د.).

ولا تقوم السلطات بتسجيل المواليد على الفور. تحتفظ الجهة الطبية المسؤولة عن الرعاية الصحية للأم بسجل ميلاد الأطفال من الولادة وحتى عمر ثلاثة أشهر. عند بلوغ الثلاثة أشهر، تسجل السلطات الولادة لدى وحدة تسجيل المواليد في وزارة الصحة، ومن ثم تصدر شهادة الميلاد الرسمية. أما بالنسبة للمواليد الذين لم يتم تسجيلهم قبل بلوغهم عامهم الأول فيتعين الحصول على شهادة ولادة لهم بقرار من المحكمة. ولا توفر الحكومة خدمات عامة للمواليد دون شهادة الولادة.

التعليم: التعليم المدرسي إلزامي حتى سن 15 سنة ويقدم بالمجان للمواطنين والمقيمين بصفة قانونية حتى الصف 12. عزلت السلطات المدارس الحكومية على أساس نوع الجنس رغم أن الفتيات والأولاد استخدموا نفس المناهج والكتب المقررة. الدراسات الإسلامية وفقاً للمذهب السنّي إلزامية على جميع الطلاب المسلمين في كافة المدارس الحكومية العامة ولكنها اختيارية بالنسبة للطلاب غير المسلمين.

إساءة معاملة الأطفال: تتمتع محاكم الأسرة التي تم إنشاؤها في عام 2017 بالاختصاص القضائي في قضايا تشمل إساءة معاملة الأطفال. وقد عبرت المنظمات غير الحكومية عن قلقها بالنسبة لنقص التوجيهات الإرشادية المكتوبة والمتسقة لمحاكمة الجناة ومعاقبتهم والتخفيف من العقوبات في قضايا إدانة الأطفال في المحاكم الشرعية.

كما وردت تقارير تفيد قيام الشرطة باعتراض الأطفال خارج المدارس وتهديدهم أو إجبارهم على أن يقوموا بدور المخبرين لصالح الشرطة.

الزواج المبكر والزواج القسري: الحد الأدنى لسن الزواج، وفقاً للقانون، هو 15 سنة للبنات و18 سنة للأولاد، لكن بعض الظروف الخاصة تسمح بالزواج دون هذين السنين بموافقة إحدى المحاكم الشرعية.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يحظر القانون استغلال الأطفال في عدة جرائم بما فيها الدعارة. تشمل العقوبات السجن لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر إذا كان المتهم قام بأعمال الاستغلال ولجأ إلى القوة لارتكاب الجريمة، وإلى ست سنوات إذا كان المتهم قد استغل أكثر من طفل مع غرامات مالية لا تقل عن 2,000 دينار

(5,300 دولار) للأشخاص وما لا يقل عن 10,000 دينار (26,500 دولار) للمنظمات. يحظر القانون نشر الصور الإباحية للأطفال. وأبلغت وزارة العدل عن مقاضاة 22 حالة استغلال جنسي للأطفال اعتباراً من سبتمبر/أيلول، بزيادة كبيرة عن العام السابق.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على: <https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data.html>.

معاداة السامية

وفقاً لأفراد المجتمع، كان هناك ما بين 36 و 40 مواطناً يهودياً (6 عائلات) في البلد. وقد ظهرت أحياناً بعض التعليقات السياسية ورسوم الكاريكاتير المعادية لليهود في الإعلام المطبوع والإلكتروني، وهي متصلة عادة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، دون استجابة من الحكومة.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

ينص القانون على معاملة متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التوظيف وأن خرق هذا القانون يعاقب عليه بدفع غرامات مالية. أدارت الحكومة لجنة لضمان تقديم الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، وشملت اللجنة ممثلين من جميع الوزارات المعنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. اللجنة مسؤولة عن مراقبة الانتهاكات ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. خلال العام، قامت الحكومة بمحاكمة قضيتين بسبب انتهاكات ضد أشخاص ذوي إعاقة.

وتلزم السلطات مجموعة من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والدينية بدعم وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعين أن تتضمن المباني العامة الجديدة في موقع البلدية المركزي مرافق للأشخاص ذوي الإعاقة. لا يقتضي القانون تيسير وصول المعاقين إلى مبان أخرى غير سكنية.

ولم تتوفر أي معلومات عن مسؤوليات الوكالات الحكومية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من أن قوانين البناء تتطلب إمكانية الوصول إلى جميع المباني الحكومية الجديدة. غير أن الأدلة التي يتناقلها الناس تشير إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة عانوا بشكل دائم من عدم الحصول على التعليم والوظائف. ولم

تتوفر المدرسة الحكومية الوحيدة الخاصة بالأطفال الذين يعانون من إعاقات في السمع، على فصول بعد الصف العاشر. توفرت بعض المدارس العامة على برامج متخصصة من أجل الأطفال الذين يعانون من عجز في التعلم وإعاقات جسدية وإعاقات في النطق، وإعاقات ذهنية، بما في ذلك الأطفال المصابون بمتلازمة داون.

يمكن للناخبين الذين لهم حق التصويت الاقتراع إما في الدوائر الانتخابية المخصصة لهم أو في مركز الاقتراع العام. كانت مراكز الاقتراع المحلية، ومعظمها في المدارس، تشكل في بعض الأحيان مشاكل للعاجزين عن الحركة. وتوفرت مراكز الاقتراع العامة في الأماكن العامة مثل الأسواق التجارية على الأجهزة المساعدة على الحركة. ولم يتوافر نظام للاقتراع غيابياً.

يتطلب القانون أن توفر الحكومة تدريباً مهنيّاً للأشخاص ذوي الإعاقات الذين يرغبون في العمل. ويقتضي القانون من أرباب العمل الذين يوظفون أكثر من 100 شخص توظيف 2 في المائة على الأقل من الموظفين من القائمة الحكومية الخاصة بالعمال المعاقين. لم تشرف الحكومة على رصد مدى الامتثال لهذا القانون. وكان بعض الأشخاص ذوي الإعاقات يعملون في القطاع العام.

وواصلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية العمل مع اللجنة العليا للأمم المتحدة لرعاية شؤون المعاقين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأقليات القومية والعرقية والأثنية

يمنح القانون الجنسية للمتقدمين بطلبات الحصول على الجنسية من العرب الذين أقاموا في البلد لمدة 15 سنة ولغير العرب الذين أقاموا في البلد لمدة 25 سنة. ووردت تقارير عديدة عن عدم تطبيق السلطات لقانون الجنسية بطريقة متساوية. وذكرت منظمات حقوق الإنسان وجماعات المجتمع المدني أن الحكومة سمحت للموظفين الأجانب من السنّة العاملين في الأجهزة الأمنية والذين عاشوا في البلد لفترة تقل عن 15 سنة بالتقدم بطلب الحصول على الجنسية. كما أفادت بعض التقارير أن السلطات لم تمنح الجنسية للمقيمين من العرب الشيعة الذين عاشوا في البلد لأكثر من 15 سنة والمقيمين الأجانب غير العرب الذين أقاموا في البلد لفترة تزيد عن 25 سنة. وأفادت تقارير جماعات الحقوق عن التمييز بصفة عامة، خصوصاً في ممارسات التوظيف، ضد المواطنين الشيعة من الأقليات الإثنية الفارسية (العجم).

وعلى الرغم من أن الحكومة أكدت أن قانون العمل في القطاع الخاص ينطبق على جميع العمال، إلا أن منظمة العمل الدولية ومنظمات غير حكومية دولية أشارت إلى أن العمال الأجانب واجهوا تمييزاً في مكان العمل.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

لا يُجرّم القانون السلوك الجنسي من نفس الجنس بين البالغين الذين لا تقل أعمارهم عن 21 عامًا، لكنه لا يقدم حماية ضد التمييز للمثليين والمثليات وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية.

وقع تمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسية، بما في ذلك في أماكن العمل والحصول على وثائق الهوية القانونية. في بعض الحالات، سمحت المحاكم للأفراد المتحولين جنسياً بتحديث وثائق الهوية إن كانوا قد خضعوا لعملية جراحية لتغيير نوع الجنس.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

لم تكن هناك حالات معلومة عن وقوع عنف أو تمييز مجتمعي ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. غير أن خبراء الطب أقرّوا علنا بحدوث تصرفات تقوم على التمييز. وقد اشترطت الحكومة خضوع العمال الأجانب الجدد لفحوصات الأمراض المعدية بما فيها نقص المناعة البشرية/الإيدز. في السنوات الماضية، قامت الحكومة بترحيل عمال مهاجرين تبين أنهم مصابون بنقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن لم تكن عمليات الترحيل واضحة خلال العام.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يعترف الدستور وقانون العمل بالحق في تكوين نقابات عمالية كما يجيز الحق في الإضراب، مع قيود بالغة. لا ينص القانون على الحق في التفاوض الجماعي.

ويحظر القانون النقابات العمالية في القطاع العام. ويجوز لعمال القطاع العام الانضمام للنقابات العمالية الخاصة بالقطاع الخاص والجمعيات المهنية رغم أن تلك الهيئات لا يمكنها التفاوض الجماعي بالنيابة عن أعضائها من العمال. كما يحظر القانون أيضا انضمام أفراد الخدمة العسكرية وعاملات المنازل للنقابات. يحق للعمال الأجانب، الذين يشكلون قرابة 80 بالمئة من القوى المدنية العاملة، الانضمام لنقابات، إذا كانوا يعملون في قطاع يسمح بتكوين نقابات، رغم أن القانون يحتفظ بأدوار قيادة النقابات للمواطنين. يحظر القانون على النقابات المشاركة في الأنشطة السياسية.

ويحدد القانون أنه لا يمكن إلا فقط لنقابة عمالية رسمية تنظيم إضراب أو الإعلان عنه، كما يفرض القانون اشتراطات مفرطة على الإضرابات القانونية. يحظر القانون الإضرابات في 10 قطاعات "حيوية" - في نطاق يفوق المعايير الدولية - وتشمل قطاعات النفط والغاز والتعليم والاتصالات والمواصلات والصحة وكذلك الصيدليات والمخابز. ولا يُفَرِّق القانون بين العمال "الحيويين" و "غير الحيويين" ضمن هذه

القطاعات. يجب أن يوافق العمال على الإضراب بأغلبية بسيطة عن طريق اقتراع سري مع تقديم إخطار لأرباب العمل قبل القيام بالإضراب بمدة 15 يوماً.

فالقانون يسمح بتشكيل اتحادات لنقابات متعددة ولكنه يحظر الاتحادات العمالية متعددة القطاعات، ويحظر الأشخاص المدانين بانتهاك القوانين الجنائية من قيادة النقابات العمالية، أو المجالس التنفيذية المنحلة من تولى مناصب قيادية في تلك النقابات والاتحادات العمالية. كما يخول القانون السلطة لوزير العمل، بدلاً من النقابات، ويعطيه الحق في اختيار الاتحاد الذي يمثل العمال للتفاوض على المستوى الوطني والتمثيل في المنتديات الدولية. يحظر القانون التمييز ضد النقابات. لكن في الممارسة العملية، تواجه النقابات المستقلة القمع الحكومي والمضايقة. لا يتطلب القانون إعادة العمال الذين تم فصلهم بسبب نشاطهم النقابي إلى العمل.

واتسمت العلاقات بين الاتحادات الرئيسية ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالجدل العلني في بعض الأوقات. تدخلت الحكومة في بعض الأحيان في أنشطة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، مثل منع الاحتفالات العامة في يوم العمال، على الرغم من أن الوزارة دعمت شراكة الاتحاد مع المنظمات غير الحكومية الدولية من أجل المشاركة في ورش عمل تدريبية.

اشتكى بعض العمال والمنتسبين للنقابات أن التعددية النقابية أدت إلى تدخل إدارة الشركة في جمع الرسوم النقابية وانتساب العمال للنقابات التي يختارونها. وذكروا أن الإدارة اختارت التفاوض مع الاتحاد الذي وجدته الأكثر ملاءمة على حساب اتفاقات المساومة الجماعية القائمة وصوت العمال المشروع.

في عام 2014، بعد توقيع اتفاقية ثلاثية ثنائية، رفضت منظمة العمل الدولية الشكوى المقدمة في عام 2011 بشأن فصل العمال. وخلال العام، أفادت الحكومة بأنها اعتبرت أن الجهود المبذولة لإعادة العمال الذين تم فصلهم، كما هو مبين في الاتفاق الثلاثي، قد تم استكمالها. وذكرت الحكومة أن 154 من أصل 165 حالة تم التوصل إلى حل بشأنها إما عن طريق العودة إلى العمل أو تقديم تعويض مالي. وشككت منظمات حقوق الإنسان وناشطون في ادعاءات الحكومة وأفادوا باستمرار التمييز العمالي على نحو ممنهج.

على مدار العام، أضرب المئات من عمال البناء الأجانب بسبب الرواتب غير المدفوعة. واحتج ما يقدر بنحو 150 عاملاً من مجموعة البناء جي بي زكاريادس (جي بي زد) على الأجور غير المدفوعة. في 3 أغسطس/آب، ذكرت تقارير إخبارية أن موظفي شركة جي بي زد السابقين - 90 بحرينياً وأكثر من 400 مغترب - تلقوا رواتب كانت قيد التسوية بعد أن دفعت وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني مليون دينار (2.65 مليون دولار) لشركة جي بي زد. في 11 ديسمبر/كانون الأول، ذكرت الصحافة المحلية أن 150 من موظفي شركة جي بي زد احتجوا على الأجور غير المدفوعة. وذكرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن المحادثات العامة مع مسؤولي شركة جي بي زد كانت مستمرة، وأن ما يصل إلى 1,500 موظف قد تضرروا. في احتجاج منفصل في 15 يونيو/حزيران، ادعى مئات من العاملين الهنود والبنغلاديشيين والباكستانيين من شركة أورلاندو للبناء أنهم لم يتلقوا رواتبهم على مدى ستة أشهر. ومن

خلال الوساطة بين وزارة العمل والملحقين المعنيين بالعمل من البلدان المرسلة للعمالة وقادة الشركات، حصل العمال على أجورهم بحلول نهاية العام.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل الإجباري أو القسري، إلا في الطوارئ الوطنية لكن الحكومة لم تنفذ القانون على نحو فعال. ووردت تقارير عن حالات من العمل القسري في قطاعي البناء والخدمات. يغطي قانون العمل العمال الأجانب، فيما عدا عاملات المنازل، ولكن التنفيذ كان بطيئاً، وكانت حالات عبودية الديون شائعة. كما وردت تقارير عن ممارسات العمل القسري التي حدثت لعاملات المنازل وعمال آخرين في القطاعات غير الرسمية، ومعظمهم لم يتمتعوا بحماية قوانين العمل. لعاملات المنازل الحق في رؤية شروط عملهن، وهو حق منصوص عليه منذ عام 2012.

وفي كثير من الحالات، قام أرباب العمل باحتجاز جوازات سفر العاملات وقيودوا تحركاتهن واستبدلوا عقود عملهن، أو لم يدفعوا أجورهن؛ وقد قام بعض أرباب العمل بتهديد العاملات وتعريضهن للأذى الجسدي والجنسي، وهي ممارسة محظورة بموجب القانون. أبلغت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن 2,990 شكوى عمالية من عاملات المنازل وعمال الإنشاءات، معظمها تتعلق بأجور غير مدفوعة أو الحرمان من العطل والإجازات.

التقديرات الخاصة بنسبة العمال المهاجرين غير النظاميين في البلاد بموجب ترتيبات "التأشيرة المجانية" - وهي ممارسة يقوم فيها العمال بدفع مبالغ مالية لأفراد أو شركات لقاء تأمين تأشيرات لهم حيث يصبحون لدى حصولهم على التأشيرات "أحراراً" للعمل بشكل غير رسمي في أي مكان يريدونه - تراوحت بين 10 و 25 في المئة من العمال الأجانب في البلاد. وأسهمت هذه الممارسة في مشكلة عبودية الديون، وخاصة بين العمال ذوي الأجور المتدنية. وفي الكثير من الحالات، احتجز أرباب العمل أجور العمال الأجانب لعدة أشهر أو سنوات ورفضوا منحهم الترخيص بمغادرة البلد. وحال الخوف من التعرض للترحيل من البلد أو انتقام رب العمل دون تقديم العمال الأجانب شكاوهم إلى السلطات.

في يوليو/تموز 2017، قامت هيئة تنظيم سوق العمل بإطلاق برنامج تجريبي رائد يتسم بالمرونة و هو برنامج يتيح للفرد الحصول على تصريح عمل بكفالة ذاتية. هذه الميزة متوفرة فقط للعمال الذين هم خارج نطاق الوضع القانوني بتكلفة ما يقرب من 450 دينار (1,200 دولار)، بالإضافة إلى رسم شهري قدره 30 دينار (79 دولار). وقد أعربت بعض المنظمات غير الحكومية عن قلقها بشأن تكلفة التأشيرة وحقيقة أنها تحيل المسؤوليات، مثل التأمين الصحي، من صاحب العمل إلى العامل. وفقاً لتقارير الحكومة الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول، حصل أكثر من 10,000 شخص على تصريح قابل للتجديد منذ إطلاق البرنامج.

وذكرت حكومات بلدان المنشأ أن تلك كانت خطوة أولى مهمة في الوضع القانوني للعمال غير الشرعيين، لكنها انتقدت البرنامج أيضاً لأنه مكلف للغاية. قدمت الحكومة الفلبينية بعض التمويل لتغطية تكاليف التطبيق لمواطنيها الذين كانوا مؤهلين للبرنامج. وأفادت هيئة تنظيم سوق العمل أنه في أكتوبر/تشرين الأول كان هناك حوالي 70,000 عامل غير شرعي في البلاد.

في عام 2016، وضعت هيئة تنظيم سوق العمل إجراءات تسمح للعمال بتغيير صاحب العمل فيما يتعلق بتأشيراتهم، إما دون إذن من صاحب العمل القديم أو دون أن تكون في حوزتهم جوازات سفر. وهددت هيئة تنظيم سوق العمل أصحاب العمل الذين احتجزوا جوازات السفر بتعرضهم لعقوبات جنائية وإدارية وحظرت على أرباب العمل المخالفين توظيف عمال جدد. خلال العام، أغلقت الحكومة وكالات التوظيف وألغت تراخيص وكالات أخرى بسبب انتهاك حقوق العمال.

وقد تتعرض وكالات التوظيف المتواطئة في ممارسات غير قانونية إلى إلغاء الترخيص إلى إجراءات قانونية وإفقال العمليات التجارية و / أو فقدان ودائع الترخيص.

ووظفت هيئة تنظيم سوق العمل 72 مفتشاً كانوا موظفين محلفين لدى المحكمة، ولديهم سلطة إجراء تحقيقات رسمية. قد تؤدي تقارير مفتشي هيئة تنظيم سوق العمل إلى غرامات، وقضايا أمام المحاكم، وفقدان تراخيص العمل، وإنهاء الأعمال التجارية. يركز المفتشون على الأحكام القانونية والإدارية التي تشمل الأفراد، بما في ذلك تصاريح العمل، وسجلات صاحب العمل، والتراخيص. وظفت وزارة العمل 23 من المفتشين العاميين ومفتشي السلامة المهنية. وتتمثل أدوارهم في فحص أماكن العمل، وظروف الصحة والسلامة المهنية، وعلاقة العمل بين صاحب العمل والعامل.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع

www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

الحد الأدنى لسن التشغيل هو 15 سنة، والحد الأدنى لسن العمل في الوظائف الخطرة هو 18 سنة. لا يجوز تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في القطاعات الصناعية التي تعتبرها وزارة الصحة خطرة أو غير صحية، بما في ذلك قطاع البناء، والتعدين، وتكرير البترول. لا يمكن للأطفال العمل لأكثر من ست ساعات يومياً، -- وليس أكثر من أربعة أيام متتالية -- ولا يمكنهم البقاء في مكان العمل لأكثر من سبع ساعات في اليوم. قامت وزارة العمل بوضع استثناءات نادرة على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للأحداث الذين تبلغ أعمارهم 14 أو 15 سنة عندما تكون هناك حاجة ملحة للمساعدة في تقديم الدعم المالي لأسرهم. لا تنطبق لوائح عمالة الأطفال على المصالح التجارية الخاصة بالأسرة حيث يكون جميع العاملين من أفراد الأسرة.

يشترط القانون أنه قبل أن تتخذ الوزارة قراراً نهائياً بشأن السماح للقاصر بالعمل، يجب على صاحب العمل المحتمل تقديم مستندات من ولي القاصر يعطي الإذن للقاصر بالعمل؛ مع إثبات بأن القاصر خضع لفحص اللياقة البدنية لتحديد مدى ملاءمته؛ والتأكيد من صاحب العمل أن القاصر لن يعمل في بيئة تعتبرها الوزارة خطرة. وقد قامت الحكومة بشكل عام بتنفيذ هذا القانون.

كانت هناك بعض الحالات الخاصة بأطفال غير مواطنين كانوا يعملون كعمال (عاملات) منازل، استخدموا وثائق هوية مزورة تتضمن معلومات مغلوطة تشير إلى أن أعمارهم 18 عاماً أو أكثر من أجل الحصول على عمل. ويعتقد المراقبون أن بعض الأطفال المواطنين عملوا في مصالح تديرها عائلاتهم، ولكن لم يبدو أن الممارسة كانت منتشرة على نطاق واسع. لا يسمح القانون للعمال المغتربين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة بالعمل في البلاد.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على الموقع: www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings.

د. التمييز في العمالة والمهن

يكفل الدستور المساواة بين الرجال والنساء في المجالات السياسية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية دون خرق أحكام الشريعة الإسلامية. يعتبر قانون العمل أن فصل العمال عن عملهم بسبب الجنس واللون والدين والأيدولوجية والحالة الاجتماعية والمسؤوليات الأسرية والحمل تعسفياً وغير قانوني، ولكنه لا ينص على الحق في عودة المفصولين إلى العمل. كما يحظر القانون التمييز في الأجور على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو الإيدولوجية. لا توجد حمايات خاصة أخرى بالنسبة للعرق، أو الإعاقة، أو اللغة، أو التوجه الجنسي، أو الهوية الجنسية، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو غير ذلك من الأمراض المعدية، أو الوضع الاجتماعي.

وظلت النساء تواجه التمييز والعراقيل أمام التقدم الوظيفي، لا سيما في المجالات التي يهيمن عليها الرجال تقليدياً، بما في ذلك المناصب القيادية. وكثيراً ما واجهن تمييزاً في التوظيف بسبب التصور بأنهن سيصبحن حوامل أو أن حياتهن العائلية ستتعارض مع عملهن.

وظل من النادر أن يجد الأشخاص ذوو الإعاقات وظائف في مواقع المسؤولية. كما ظل من الصعب على المعاقين الوصول إلى العديد من أماكن العمل نظراً لانعدام الممرات المناسبة ولضيق مداخل الأبواب، ومواقف السيارات غير المعبدة. واصلت وزارة العمل تمويل مركز يقدم خدمات التوظيف والتدريب للمواطنين ذوي الإعاقة.

وكان الكثير من العمال في البلد من الأجانب. ولا توجد بنود قانونية تكفل المساواة في عملية التوظيف. كان من الشائع قيام أرباب العمل بالإعلان عن وظائف مخصصة لجنسيات محددة أو تتطلب لغات معينة دون تبرير للدواعي التي تجعل شخصاً من تلك الجنسية أو المجموعة اللغوية مقبولاً للوظيفة.

بعد قيام مؤذن بنغلاديشي بقتل إمام بحريني في الرابع من أغسطس/آب، زادت الحكومة من فحص الأجانب الذين يدخلون البلاد. في أغسطس / آب، أعلنت وزارة الداخلية فرض حظر لأجل غير مسمى على إصدار

تأشيرات جديدة للعمال البنغلاديشيين. وقدرت المنظمات غير الحكومية الناشطة في قضايا العمال المهاجرين أن العمال البنغلاديشيين كانوا يشكلون غالبية السكان الذين ليس لديهم وثائق رسمية.

أدى الافتقار إلى الشفافية في عملية التوظيف، خصوصاً في المناصب الحكومية، إلى الكثير من الشكاوى من التمييز المبني على الطائفية أو الإثنية. وأفادت منظمات حقوق الإنسان أن المواطنين الشيعة يواجهون تمييزاً واسعاً في مجال التوظيف في القطاعين العام والخاص. عادة ما حظي المواطنون السنة بمعاملة تفضيلية بالنسبة لشغل المناصب الحكومية الحساسة، لا سيما في المراتب الإدارية والخدمة المدنية والأجهزة الأمنية والخدمة العسكرية.

هـ. ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى للأجور بالنسبة للقطاع الخاص على مستوى البلد. وقد حددت الحكومة مقياساً معيارياً للأجور بالنسبة لعمال القطاع العام، بحد أدنى 300 دينار (795 دولاراً) في الشهر. ولا يوجد حد أدنى للأجور بالنسبة للعاملين الأجانب في القطاع العام، رغم أن الحكومة أصدرت "توجيهات إرشادية" لأرباب العمل في القطاعين العام والخاص بدفع الحد الأدنى وهو 150 دينار (398 دولاراً) في الشهر. لم يكن هناك خط رسمي للفقير.

في إبريل / نيسان، ذكرت الصحافة المحلية أن نصف العمال في البلاد يكسبون أقل من 200 دينار (530 دولاراً) شهرياً. ووفقاً للمقال، حصل 380,084 عاملاً (معظمهم من الرجال)، بمن فيهم 3,307 مواطناً، على أجر شهري أقل من 200 دينار. وعلى الرغم من عدم ذكر متوسط الراتب للعمال الأجانب، فقد جاء في المقال أن متوسط الأجر الشهري للعمال البحرينيين البالغ عددهم 158.415 عاملاً كان 522 دينار (1,380 دولاراً).

ومراعاة لأحكام قانون القطاع الخاص لا يجوز لأصحاب العمل تشغيل عامل لأكثر من 48 ساعة في الأسبوع. ولا يحق لأرباب العمل تشغيل العمال المسلمين خلال شهر رمضان لأكثر من 6 ساعات في اليوم، أو 36 ساعة في الأسبوع.

تحدد وزارة العمل معايير السلامة والصحة المهنية. وينطبق قانون العمل وسائر بنود حماية العاملين على المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، باستثناء عاملات المنازل. حسن قانون العمل المعدل من الوضع القانوني لكثير من العاملين حيث أن القانون ينص على إمكانية الحصول على تعاقدات وإجازات إضافية، رغم أنه يستثني عاملات المنازل من معظم تلك الامتيازات المتعلقة بالحماية.

ووزارة العمل مسؤولة عن تنفيذ قانون العمل وإلزام أرباب العمل بتوفير ظروف عمل مقبولة. ينص قانون العمل على إخضاع الشركات التي تنتهك معايير السلامة المهنية لغرامة تتراوح بين 500 دينار (1,325

دولار) و 1,000 دينار (2,650 دولار). في عام 2017، أصدرت الوزارة 561 إخطاراً بالدعوى القضائية لشركات انتهكت معايير السلامة المهنية.

كما طبقت وزارة العمل معايير السلامة والصحة المهنية؛ واستخدمت فريق مهندسين من مختلف التخصصات مهمته الأساسية التحقيق في المخاطر ومعايير العمل في مواقع البناء، والتي تشمل معظم مواقع العمل.

للمفتشين سلطة قانونية بفرض غرامات وإغلاق أماكن العمل إذا لم يتم أرباب العمل بتحسين ظروف العمل في خلال فترات زمنية محددة. يحدد القاضي الغرامات لكل مخالفة، أو لكل عامل متضرر، أو لكليهما معاً. ويمكن للقاضي أيضاً إصدار أحكام بالسجن على المنتهكين. وبالنسبة للمخالفين بصورة متكررة يحق للمحكمة مضاعفة العقوبات.

ورغم التحسينات، تخشى المنظمات غير الحكومية أن مواد تطبيق القوانين لا تزال غير مناسبة لعدد من مواقع العمل وللعمال، وأن العديد من مواقع العمل لن يتم تفتيشها، وأن اللوائح التنظيمية لن تتمكن بالضرورة من ردع تلك المخالفات.

يحظر مرسوم وزارتي العمل في الهواء الطلق من الساعة 12 ظهراً حتى الساعة الرابعة عصراً في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب نظراً لاشتداد درجات الحرارة. وقامت السلطات بتنفيذ الحظر على الشركات الكبرى، ولكن وفقاً لمصادر محلية، انتشرت المخالفات بين الشركات الصغيرة. أرباب العمل الذين انتهكوا الحظر يخضعون للسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، وغرامة تتراوح بين 500 دينار (1,325 دولار) و 1000 دينار (2,650 دولار)، أو كليهما. وخلال العام، قامت الوزارة بتوثيق 152 شركة لا تمتثل لحظر العمل في أيام الصيف الشديدة الحرارة.

وعموماً سعت الحكومة والمحاكم لتصحيح الانتهاكات المعروضة أمامها. وتمكن العمال من تقديم شكاوى إلى الوزارة. غير أن الغالبية العظمى من القضايا التي تعلقت بسوء معاملة عاملات المنازل لم تصل إلى وزارة العمل أو مكتب النائب العام. أحالت الشرطة 40 قضية إلى نظام الاحالة الوطني في النصف الأول من العام. وتلقى الأفراد ذوو القضايا المحالة مجموعة من الخدمات، بما في ذلك المأوى الذي توفره اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

أفادت جمعية حماية العمال المهاجرين أنها زارت مخيمات وأماكن إقامة غير مسجلة، بما في ذلك أماكن إقامة عمال غير نظاميين حاصلين على "تأشيرة مجانية"، غالباً ما كانوا يعيشون في شقق مكتظة وذات معايير سلامة رديئة.

وواصلت الحكومة نشر حملات التوعية الخاصة بحقوق العاملين. ونشرت كتيبات حول حقوق العمال الأجانب المقيمين بعدة لغات ووفرت منشورات حول تلك الحقوق للبعثات الدبلوماسية المحلية وقامت بتخصيص خط هاتفي ساخن لتلقي شكاوى الضحايا.

كانت المخالفات المتعلقة بدفع الأجور وساعات العمل الإضافية، ومعايير السلامة المهنية والصحة أمراً شائعاً في القطاعات التي تشغل العمال الأجانب، مثل شركات البناء وتصلح السيارات والخدمات المنزلية. يشكل العمال الأجانب غير المهرة، وأغلبهم من دول جنوب وجنوب شرق آسيا، حوالي 60 في المئة من القوة العاملة. وتعرض أولئك العمال لظروف عمل خطيرة أو استغلالية. ووفقاً لمنظمات غير حكومية، كانت إجراءات التفتيش بخصوص السلامة في مكان العمل والامتثال دون المستوى المطلوب.

لا يحمي القانون بالكامل عاملات المنازل وقد تعرضت هذه الفئة المستضعفة بشكل خاص للاستغلال. يجب أن تتوفر عاملات المنازل على عقد عمل، لكن القانون لا ينص على نفس الحقوق الممنوحة للعمال الآخرين، بما في ذلك أيام الراحة. في ديسمبر/كانون الأول 2017، أعلنت هيئة تنظيم سوق العمل أن جميع عاملات المنازل الوافدات حديثاً سيُطلب منهن استخدام عقود عمل ثلاثية جديدة. ويجب أن توافق وكالة التوظيف وصاحب العمل والعاملة على محتويات العقود الجديدة. ووفقاً لتقارير صحفية محلية، تشتمل العقود الجديدة، من بين شروط أخرى، على ساعات العمل اليومية والعطل الأسبوعية وإبصالات الأجور الإلزامية. أفاد النشطاء أن استخدام النماذج بين أصحاب العمل ووكالات التوظيف ظل منخفضاً على مدار العام.

وأفادت تقارير موثوقة بإجبار أرباب العمل للكثير من عمال المنازل البالغ عددهم حوالي 91,000، معظمهم من النساء، على العمل من 12 إلى 16 ساعة يومياً وتسليم وثائق الهوية الخاصة بهم لأرباب العمل. وقد سمح أرباب العمل للعاملات بأوقات ضئيلة جداً للراحة، وتركوهن يعانين من سوء التغذية وعرضوهن لسوء المعاملة اللفظية والبدنية، بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب. ترددت تقارير تفيد بأنه كان من المألوف قيام أرباب العمل ومكاتب التوظيف بضرب نساء أجنبيات يعملن في المنازل أو الاعتداء جنسياً عليهن، لكن غالبية الحالات التي تضمنت عاملات المنازل لم تصل إلى وزارة العمل. وقد تلقت الصحافة، والسفارات، والشرطة العديد من التقارير التي تفيد بإساءة المعاملة. وخلال العام وفرت جمعية حماية العمال المهاجرين سكناً مؤقتاً لعاملات المنازل ومساعدات في قضاياهن. بالإضافة إلى ذلك، وفرت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص مأوى لـ 87 عاملة. معظم النساء في تلك القضايا طلبن المساعدة في الحصول على أجورهن التي لم تدفع لهن واشتكين من الأذى الجسدي.

ووفقاً لمصادر منظمات غير حكومية، استخدم قطاع الإنشاءات عدداً أكبر من الهنود والبنغلاديشيين والباكستانيين أكثر من جنسيات أخرى. وكانت وفاة العمال ناجمة عموماً عن عدم تطبيق المعايير، وانتهاكات للمعايير، وعدم كفاية إجراءات السلامة وجهل العمال بتلك الإجراءات، وعدم كفاية معايير السلامة الخاصة بالمعدات. في حين يمكن لبعض العمال النأي بأنفسهم عن الظروف التي تهدد الصحة أو السلامة دون التعرض لفقدان عملهم، فإن مستوى الحرية التي تمتع بها العاملون كان مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بأنواع الأعمال التي يقومون بها.

يتطلب أمر وزارة العمل من أصحاب العمل تسجيل أي مساكن يتم توفيرها للعاملين. كما ينص الأمر على الالتزام بالحد الأدنى لمعايير السكن في أماكن الإقامة التي يوفرها صاحب العمل. العديد من العمال عاشوا في مساكن غير مسجلة تراوحت من حيث النوعية من أماكن مؤقتة في مرائب توقيف السيارات، إلى شقق مستأجرة من قبل أرباب العمل من ملاك القطاع الخاص، إلى منازل عائلية تم تعديلها لاستيعاب العديد من الأشخاص. عادة ما كانت ظروف العمل والإسكان في الكثير من مواقع العمل غير المسجلة الخاصة بالعمال غير النظاميين سيئة. ولا يحق للمفتشين دخول البيوت أو الشقق السكنية غير المسجلة كمخيمات عمل لتفقد الأوضاع فيها.